



بيروت في ٩-٩-٢٠٢٢

ملفات الحكومة اللبنانية
في
سياسات الاصلاح المالي والاقتصادي

- ❖ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي
- ❖ مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية
- ❖ استراتيجية النهوض بالقطاع المالي (FSRS)



الحكومة اللبنانية
برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي

فهرست

I - المقدمة

II - الإطار الاقتصادي الكلي

- أ - السياسة المالية
- ب - الدين العام
- ج - سعر الصرف والسياسة النقدية
- د - ميزان المدفوعات

III - إصلاح القطاع المالي

- أ - مساهمة الدولة في ردم الفجوة المالية
- ب - إعادة رسملة البنك المركزي
- ج - معالجة مسألة المودعين
- د - إنشاء "صندوق استرداد الودائع" (Deposit Recovery Fund)
- هـ - إعادة هيكلة المصارف
- و - الخطوات الواجب تطبيقها الآن

IV - الإصلاحات البنوية

- أ - الحوكمة
- ب - إصلاح القطاع العام
- ج - إصلاح قطاع الطاقة
- د - إصلاح قطاع الاتصالات
- هـ - العقد الاجتماعي: شبكة الأمان الاجتماعي، نظام المعاشات التقاعدية، الرعاية الصحية والتعليم
 - (١) - الإعانات وشبكات الأمان الاجتماعي
 - (٢) - نظام المعاشات التقاعدية
 - (٣) - الرعاية الصحية
 - (٤) - التعليم

V - تطوير القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي

- أ - تحسين بيئة الأعمال
- ب - تنمية الصادرات
- ج - القطاعات الأخرى
 - (١) - الاقتصاد الرقمي
 - (٢) - الزراعة
 - (٣) - الصناعة
 - (٤) - السياحة

- ملحقات

الحكومة اللبنانية برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي

١ - المقدمة

١. تُلقَى هذه الوثيقة الضوء على برنامج اصلاح السياسات الاقتصادية والمالية والبنوية التي تعتزم الحكومة اللبنانية تنفيذها بهدف مواجهة أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية غير مسبوقة تتفاقم مفاعيلها منذ فترة طويلة، لتندهور بشكلٍ سريعٍ وخطيرٍ خلال السنوات الثلاث الماضية. يُشكّل هذا البرنامج الركيزة الأساسية لمفاوضات لبنان مع صندوق النقد الدولي والتي نتج عنها اتفاق على صعيد الموظفين وذلك لموازرة الحكومة عبر التمويل والمساعدة الفنية في تنفيذ برنامجها لوضع لبنان على السكة الصحيحة نحو التعافي. هذا البرنامج يُطوّر بعض الخطوط العريضة التي تضمنها الاتفاق مع الصندوق ويدخل في تفاصيل إضافية تتعلق بجميع القطاعات الإنتاجية.

٢. يتضمّن برنامجُ التعافي مجموعةً من الإصلاحات تهدف إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ودفع عجلة النمو. ويهدف البرنامج بشكل خاص إلى: (١) تعزيز الوضع المالي على المدى المتوسط مع مراعاة وحماية القطاعات الاجتماعية وإعادة تأهيل البنى التحتية المُتهالكة؛ (٢) معالجة الخسائر التي تكبدها القطاع المالي بشكلٍ عادلٍ ومنصفٍ؛ (٣) إعادة هيكلة القطاع المصرفي كي يستأنف دوره في تمويل القطاع الخاص الذي يُعتبر محرّكاً رئيسي للنمو؛ (٤) إعادة تركيز السياسة النقدية على مهمتها الرئيسية المتمثلة في المحافظة على استقرار الأسعار؛ (٥) إعادة اللحمة للنسيج الاجتماعي الذي تضرّر بسبب ارتفاع معدلات الفقر وتزايد التفاوتات في الدخل والثروة؛ و (٦) تحسين الحوكمة وضمن الشفافية والمساءلة في تسيير الشؤون العامة.

٣. يستند البرنامج إلى الدائم الأساسية للاقتصاد الكلي وهي: النمو الاقتصادي، السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، وإصلاح القطاع المالي. أما بنويًا، فستسعى الحكومة إلى مكافحة الفقر المستشري ومواجهة تدهور الخدمات الاجتماعية، ومعالجة أوجه القصور في البنية التحتية لا سيما في قطاع الطاقة، وصولاً إلى خلق بيئة اقتصادية حاضنة ومُشجّعة للنمو، وإعادة النظر بالعمليات الحكومية غير المُجدية. إلا أن هذه الإصلاحات لن تُحقّق أهدافها ما لم تقترن بقيام مؤسسات عامة تعمل ضمن إطار قانوني وتنظيمي متجانس يدعمه قضاءٌ مستقل وكفء وتحسين الحوكمة، ومن هنا تكمن أهمية إصلاح القطاع العام على المدى المتوسط الذي يشكل عنصراً أساسياً في مسيرة التعافي.

٤. لكي يحافظ الاقتصاد اللبناني على معدلات نمو مقبولة، من الضروري تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والتأسيس لجهاز قانوني وتنظيمي ومؤسسي يتسم بالكفاءة والفعالية. وإلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي، على لبنان إعادة الاستثمار في بنيته التحتية المُتهالكة والتمهيد لبيئة اقتصادية مؤاتية لنمو القطاع الخاص.

٥. إن الحاجة للإصلاح الآن هي أيضاً من الضرورات القصوى لإعادة لبنان إلى وضع تنافسي في محيط يسير بخطى متسارعة نحو التصحيح الاقتصادي على جميع الصعد وفي كافة الميادين، وهذا ما يتطلب سرعة وجدية من قبل

صانعي القرار وإرادة سياسية جامعة لأنه ليس عندنا ترف الوقت. فكل يوم تأخير يُكَلِّف الاقتصاد والقطاع المصرفي خسائر إضافية وكذلك يُطِيل الوقتَ اللازم للخروج من الأزمة التي نعاني منها اليوم.

II - الإطار الاقتصادي الكلي

٦. إن الهدف الأسمى الذي يسعى برنامج التعافي إلى تحقيقه يتمثل بتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عملٍ للأعداد الكبيرة من الشبان والشابات اللبنانيين الذين يدخلون سوق العمل سنة بعد سنة ويواجهون صعوبة كبيرة في إيجاد فرص عمل، وكذلك الحدّ من الفقر. إن تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان من صحّة وتعليم، وتأمين التغذية بالتيار الكهربائي هي من أولويات الحكومة. ومن المتوقع أن يخلق برنامج النهوض الاقتصادي البيئية المناسبة ليتمكّن القطاع الخاص من الاستثمار والازدهار، ويُسرّع وتيرة النمو وهذا يتطلّب تحسين بيئة الأعمال وخلق فرص متكافئة لتحفيز الاستثمار. سيبقى القطاع الخاص الفاعلة الأساسية للحركة الاقتصادية وينحصر دور القطاع العام في تأمين البيئة والتشريعات المناسبة التي من شأنها أن تُسهّل وتُشجّع القطاع الخاص في خلق النمو والعمالة، وفي نفس الوقت تأمين العدالة الاجتماعية وتقليص الهوة في توزيع الدخل.

٧. ومن العوامل التي تساهم في تحقيق أهداف هذا البرنامج هو سعر صرف مرن وقطاع تصدير ديناميكي مبني على تعزيز القدرة التنافسية والمزايا التفاضلية التي يتمتع بها لبنان. لقد حقّق لبنان مكانةً راسخة في قطاع الخدمات ساهمت في زيادة الصادرات. أما القدرة التنافسية المستجدة الناتجة عن انخفاض سعر الصرف، فيجب حمايتها من أي زيادة محتملة في الأسعار المحلية، على أن يتحقق ذلك من خلال سياسة نقدية فاعلة تحافظ على استقرار الأسعار – إذ باستطاعة التضخم المتفشي القضاء على الأثر الإيجابي لانخفاض سعر الصرف والمتمثّل في تحسّن القدرة التنافسية.

٨. يجب التركيز على تعزيز الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية كافةً، مع إيلاء أهمية خاصة لاقتصاد المعرفة كمحرك فعال للنمو وميزة تفاضلية للبنان، على أن تُوقّر الحكومة البيئة التنظيمية السليمة وتُطوّر سياسات داعمة لازدهار النشاط الاقتصادي. في هذا الصدد، سيساهم تمثين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز إطار الملكية الفكرية وتوفير الإنترنت العالي السرعة بأسعار معقولة، في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. كذلك الأمر بالنسبة للإصلاحات التي تُحَفِّز النمو في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعة والسياحة والتمويل بشكل خاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، طوّرت الوزارات خططاً مفصّلة (الملحق رقم ٢) ومتوسطة المدى بهدف زيادة مساهمة قطاعاتها في الإنتاج والصادرات.

٩. ورغم تسارع وتيرة فقدان رأس المال البشري في لبنان في الفترة الأخيرة، لا يزال بإمكان الاقتصاد الاعتماد على مخزون لا يتنوّب من المواهب وعلى العودة المحتملة للأدمغة لدى تحسّن الظروف الاقتصادية. وحرصاً على ضمان النمو الشامل والمنصف، تبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير جذرية تقوم على صياغة قانون عمل جديد واعتماد شبكة أمان اجتماعي مُصمّمة بشكلٍ جيّد وهادف. كما وتعزيزاً لدور المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين، لا بد من صياغة قوانين واعتماد إجراءات تساعد المرأة على دخول سوق العمل لِمَ لذلك من بالغ الأهمية في تحقيق النمو

الشامل وزيادة فعاليته، مع الإشارة إلى أن مشاركة النساء اللبنايات في سوق العمل محدود بالرغم من تجاوزهن حدود التحصيل العلمي.

أ- السياسة المالية

١٠. تكمن الأسباب الأساسية لأزمة لبنان الحالية في اعتماد سياسة مالية غير منضبطة معطوفةً على سياسة نقدية سعت إلى الحفاظ على سعر صرف مبالغ في قيمته من خلال نظام صارم لتثبيتته مع أسعار فائدة عالية. وقد نتج عن هذه السياسات عجزٌ ضخم على فترات طويلة في الحساب الجاري الخارجي والموازنة العامة آلت إلى تراكم دين عام هائل، إضافةً إلى نضوب مفاجئ في التدفقات الرأسمالية الوافدة لذي تفاقم بعد احتجاجات تشرين الأول ٢٠١٩ مما أدى إلى إخفاق لبنان في خدمة دينه في آذار ٢٠٢٠.

١١. وعليه ستسعى الحكومة إلى تقليص عجز الموازنة على المدى المتوسط، بالتوازي مع حماية الإنفاق الاجتماعي بما فيه قطاعي التعليم والصحة، والتخفيف من حدة الفقر. وغني عن القول إن لبنان قد تميز بمستوى تعليم وأنظمة رعاية صحية من الطراز الأول. إلا أن هذه الخدمات تأثرت بشكل ملحوظ خلال الأعوام الثلاثة الماضية بسبب هجرة رأس المال البشري في أعقاب الأزمة المالية وتدهور سعر الصرف وانهيار قيمة الأجور. ويُعدّ تعزيز الكفاءة واستعادة معايير جودة هذه الخدمات من أولويات الإصلاح. لذلك يجب أن يكون تعزيز هذه الخدمات وتحسين مستويات المعيشة وتقليص هوة الدخل بين الفئات الاجتماعية والمناطق اللبنانية هدفاً لسياسة ضريبية عادلة وتصاعديّة، ولسياسة إنفاق عام رشيقة وهادفة تبغي تحقيق فائض أولي في الموازنة يقارب ١,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط إلى الطويل (جدول ١).

الجدول ١: النفقات والإيرادات الحكومية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

الحسابات المالية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)						
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
١٤,٢	١٣,٩	١٢,٦	١١,١	٩,٤	٧,١	إجمالي الإيرادات
١١,٧	١١,٤	١٠,٣	٨,٩	٧,٤	٥,٣	الإيرادات الضريبية
٢,١	٢,١	١,٩	١,٨	١,٧	١,٢	الإيرادات غير الضريبية
١٤,٩	١٥,٤	١٥,٥	١٥,٤	١٣,٨	٨,٦	إجمالي النفقات
١١,٢	١١,٩	١٢,٢	١٢,٧	١٢,٢	٨,٣	الإنفاق الحالي
٣,٧	٣,٥	٣,٣	٢,٧	٠,٧	٠,٣	الإنفاق الرأسمالي
-٠,٧	-١,٦	-٢,٩	-٤,٣	-٤,٤	-١,٦	الرصيد الإجمالي
١,٤	٠,٦	-٠,٦	-١,٩	-٣,٣	٠,٠	الرصيد الأولي

١٢. أدّى عجز الموازنة الذي تراكم خلال السنوات الماضية بشكلٍ مُقلقٍ نتيجة السياسات المالية الخاطئة وضعف قدرة المؤسسات العامة على تنفيذ المشاريع بشكل فعّال ضمن مُهلٍ مقبولة، إلى تآكل قدرة الدولة على تمويل البنية التحتية اللازمة لتلبية طلب المقيمين المتزايد والحفاظ على النمو الاقتصادي. وبدا قطاع الطاقة الأكثر تأثراً فكان لا بد،

وتحفيزاً للنمو، من إعادة تأهيل البنية التحتية مع التركيز على قطاع الكهرباء، والذي يمكن تمويله في إطار مبادرة "سيدير" (استناداً إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي)، إلى جانب إنشاء هيئات تنظيمية ورقابية مُختصة تقنياً ومُمكنة تُركّز على الابتكارات الطبيعية (الكهرباء والاتصالات والمياه وغيرها)، وتمتين الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع. وتتضمن الإصلاحات تدابير على صعيد الموازنة على المديين القصير والمتوسط (٢٠٢٣-٢٠٢٦)، على صعيد الإيرادات والنفقات، (تفصيلها في الملحق رقم ٢).

- **على صعيد الإيرادات**، يطرح البرنامج تعديلاتٍ على شرائح ضريبة الدخل، وتمديد تطبيق بعض الاحكام على الرسوم الجمركية، وافساح المجال لتأجير ممتلكات الدولة الخاصة من خلال مزاد يتم تنظيمه بما يتوافق مع قانون الشراء العام. كما يجب تطبيق سعر صرف السوق الموحد على الرسوم الجمركية وسائر الضرائب، وتحسين التحصيل الجمركي ومكافحة التلاعب في الإفصاح عن قيمة السلع المستوردة. أما على المدى المتوسط، ستتعهد الحكومة بالحفاظ على معدل الضريبة على الشركات رغم أنها متدنية مقارنةً ببلدان مماثلة - ١٧ في المئة مقارنةً ب ٢٠ في المئة لمتوسط المعدل العالمي -- نظراً إلى حاجة لبنان لزيادة الاستثمار الأجنبي في أعقاب الأزمة، فيما من الممكن زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة الذي يبلغ حالياً ١١ في المئة. ونظراً لكون جميع الضروريات الأساسية معفاة من ضريبة القيمة المضافة، لن يكون لزيادة معقولة بحدود ٤ نقاط مئوية على مدى السنوات القليلة المقبلة لهذا المعدل الضريبي أثراً ملموساً على ذوي الدخل المنخفض.

- ويمكن للضرائب العقارية أيضاً أن تساهم بشكلٍ مهمٍّ وأوسع في الإيرادات المالية، إضافةً إلى تنفيذ قانون التعديلات على الأملاك البحرية، وفرض ضرائب على العقارات الشاغرة. كما تهدف الإصلاحات إلى توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة عدد المُكافئين بنسبة ١٠ في المئة سنوياً خلال السنوات القادمة. ومن أجل رفع الكفاءة التشغيلية ومكافحة التهرب الضريبي تعتزم الحكومة تعزيز المدفوعات الإلكترونية وتكثيف عمليات التدقيق الضريبي، وتعزيز عملية تحصيل الديون الضريبية، ومحاكمة المخالفين الضريبيين، وتنفيذ مبادرات حكومية إلكترونية، حيث تكون جميع التعاملات مع الحكومة والطلبات الواردة منها قابلة للتطبيق عبر الإنترنت.

- ويهدف تقييم الوضع المالي لكبرى الشركات المملوكة للدولة وتحسين ادائها وإدارتها، تنوي الحكومة التدقيق في حساباتها لتحديد مصير كل شركة مملوكة للدولة وتقدير ما إذا كان يجب أن تبقى شركة ذات ملكية عامة، أو ما إذا كان يجب تسليم إدارتها للقطاع الخاص أو تصفيتها، أو اللجوء إلى سيناريو الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- كما يُمكن للحكومة أن تنظر في منح عقود للقطاع الخاص لإدارة أصول الدولة وشركات القطاع العام بهدف رفع كفاءتها ودَرَ المزيد من الإيرادات للموازنة، وذلك وفقاً لشروط محددة ومن خلال عملية مناقصة شفافة. ولكن نظراً لوضع معظم هذه الأصول والشركات المتردّي، فمن بالصعوبة بمكان أن

يكون القطاع الخاص مهتمًا في هذا الوقت. ولكن مع تنفيذ الإصلاحات الواردة في البرنامج يمكن عندها للقطاع الخاص أن يغدو أكثر استعداداً لإدارة مرافق الدولة.

- **على صعيد النفقات،** من الضروري ترشيد الإنفاق غير المنتج وغير الضروري على أن يترافق ذلك مع زيادة النفقات الاجتماعية ونفقات إعادة تأهيل البنى التحتية بالاعتماد على مبادرة سيدر، لتعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية. كما أن الحاجة ملحة لزيادة الرواتب في القطاع العام في المدى القصير لتأمين استمرارية المرفق العام وتوفير الخدمات للمواطنين بعد أن أصبح الموظف عاجزاً عن تحمل اعباء النقل في ظل تغير أسعار الوقود بشكل متصاعد وعلى أن يترافق أيضاً مع تجميد التوظيف على مدى السنوات القليلة المقبلة في القطاع العام كافةً، وإعادة توزيع الموظفين ما بين الإدارات كافة بما يضمن ملئ المراكز الشاغرة حيث تدعو الحاجة ومعالجة الفائض من الموظفين.
- في الوقت نفسه، ستتم إعادة تقييم شاملة لمهام وانجازات الشركات المملوكة للدولة وسائر الكيانات العامة. ومن بين الإجراءات المطروحة على المدى المتوسط، خفض عدد المتعاقدين في القطاع العام بنسبة ٥٠٪ على مدى ٥ سنوات، مع الأخذ بعين الاعتبار التناقص الطبيعي ووقف التوظيف وإقبال مؤسسات القطاع العام التي لا تعمل، وتوزيع موظفيها على إدارات أخرى أو تقديم لهم محققات للتقاعد، وربط أي زيادة في رواتب موظفي القطاع العام بزيادة في الإنتاجية، وتوحيد نُظم المعاشات التقاعدية لجميع موظفي القطاع العام.

ب- الدين العام

١٣. تُعدّ استدامة الدين هدفاً بالغ الأهمية لبرنامج الإصلاح. فقد شكّلت خدمة الدين ثلث إجمالي النفقات فسجلت ثاني أعلى إنفاق في الموازنة بعد أجور القطاع العام قبل تعليق سداد سندات اليوروبوندز في آذار ٢٠٢٠. وقد أجرت الحكومة اتصالات بالدائنين الأجانب لتدخل رسمياً بمفاوضات جدية لإعادة هيكلة دينها مع اقتراب لبنان من إبرام اتفاقه مع صندوق النقد الدولي، آخذةً بالاعتبار أنها تعتزم خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ١٠٠ بحلول عام ٢٠٢٦، وإلى حوالي ٧٥ في المئة عام ٢٠٣٢. وهذا ليس بالأمر المستحيل في ظل انخفاض قيمة الدين المُقوم بالعملة المحلية نتيجة الانخفاض الحاد في سعر الصرف إضافةً إلى المفاوضات المقبلة مع الدائنين حول إعادة هيكلة سندات اليوروبوندز.

١٤. يبلغ حالياً إجمالي الدين العام حوالي ٩٥ مليار دولار (على سعر الصرف الرسمي البالغ ١,٥٠٠)، أو حوالي ٤٥٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ ٢٠,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١. ويتوزع الدين بين ٣٣ مليار دولار بالدولار، مُجمّله سندات اليوروبوند، ونحو ٩٣ تريليون ليرة لبنانية تعادل ٦٢ مليار دولار على سعر الصرف الرسمي. أما ما تبقى من الدين البالغ حوالي ٣ مليارات دولار فهو مستحق "للمقرضين المفضلين" – المؤسسات المالية الدولية والمانحين ثنائيي ومتعددي الأطراف -- ولا يخضع لإعادة هيكلة. لكن لدى اعتماد سعر صرف السوق الحالي (لنفرس حوالي الـ ٣٠,٠٠٠)، تتخفف قيمة الدين المحلي بالدولار إلى حوالي ٣ مليار،

ما يجعل إجمالي الدين الخاضع لإعادة الهيكلة حوالي ٣٦ مليار دولار، أو ١٧٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٥. يجب وضع الدين على مسار مستدام، أي العمل على تخفيض القيمة الحالية الصافية لسندات اليوروبوند بنسبة كبيرة لتقليل الديون إلى ما دون نسبة ال ١٠٠ في المئة من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٦. ومن البديهي أنه يجب انتظار نتائج المفاوضات مع الدائنين لتحديد العناصر المطلوبة لإعادة هيكلة الدين. وفي حال تخطى النمو الاقتصادي أو الفائض الأولي توقعات السيناريو المُتَحَوِّط لدينا، ستخفّض نسبة الدين إلى الناتج المحلي بشكل أسرع من التوقعات. هذا، وكجزء من برنامج إصلاح القطاع المالي، ستصدر الحكومة سندات دائمة (أو طويلة الأجل) للبنك المركزي ضمن الحدود التي تسمح بها استدامة الدين والمُقدَّرة حالياً بحوالي ٢,٥ مليار دولار.

ج- سعر الصرف والسياسة النقدية

١٦. تسعى الحكومة إلى توحيد أسعار الصرف في أقرب وقت ممكن، ومن المستحسن أن يتم ذلك بالتزامن مع تنفيذ جميع الإصلاحات اللازمة، وبالأخص قانون وضع ضوابط استثنائية ومؤقتة على التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية أو "الكابيتال كونترول"، وذلك في سياق برنامج إصلاحي متكامل، ومن المفضل بدعم من صندوق النقد والمجتمع الدولي. فلا يمكن السماح باستمرار وجود عدّة أسعار صرف لأن ذلك يؤدي إلى تشوّهات كبيرة في الاقتصاد وعمليات مضاربة وحالات من عدم اليقين في الأسواق ما يعيق النشاط الاقتصادي. يمكن توحيد السعر بدايةً على مستوى منصة صيرفة، والتي يجب تطويرها لتصبح المنصة الأساسية والوحيدة لتلقّي العرض والطلب، ولتتبع سعر السوق بشكل حُرّ ودقيق. أما تحسُّن القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية نتيجة انخفاض قيمة العملة فمن شأنه أن يعزز الصادرات ويحدّ من الواردات وبالتالي من عجز الحساب الجاري الخارجي. ومع إصلاحات هيكلية أخرى وخاصة الكهرباء، سيُشجّع ذلك عملية تطوير القطاعات الواعدة.

١٧. مع توحيد سعر الصرف، ينتقل لبنان إلى نظام سعر صرف مرّن. قد يكون انخفاض سعر الصرف قد تخطّى قيمته الحقيقية وسط تقلبات شديدة تعكس عوامل سياسية ومضاربات وعدم يقين. إنّ سعر صرف مرّن يساعد في امتصاص الصدمات والسماح للسياسة النقدية بصب اهتمامها على هدفها الرئيسي المتمثل في استقرار الأسعار. ويعتبر استقرار الأسعار ولجم التضخم في ظل انخفاض عجز الموازنة وسياسة نقدية متشددة، من الأمور الجوهرية للحفاظ على القدرة التنافسية من خلال سعر الصرف الفعلي، على أن يكون تدخّل البنك المركزي في سوق القطع محدوداً بهدف تجنب تقلبات كبيرة في سعر الصرف لا تُؤيِّرها عوامل اقتصادية بحتة.

١٨. في سياق مُتّصل، يجري العمل على إقرار قانون الكابيتال كونترول في البرلمان وهو قانون طال انتظاره، لمنع أي استثنائية في التحويلات إلى الخارج أو السحوبات في الداخل وإلى حماية المودعين من خلال الحفاظ بقدر الإمكان على الأصول بالعملة الأجنبية في القطاع المصرفي. كما أن اعتماد قانون إعادة هيكلة المصارف سيساعد في بناء نظام مصرفي قوي يُركّز على تمويل أنشطة القطاع الخاص. وتعتبر ضوابط رؤوس الأموال مؤقتة من حيث المبدأ، أمّا فترة سريان هذه الضوابط، فتتعلق بمدى جدية وسرعة تطبيق الإصلاحات المطلوبة.

د- ميزان المدفوعات

١٩. أدت عجوزات الميزان الخارجي الجاري، وبالأخص قطاع التجارة الخارجية (إذ تجاوز العجز التجاري ١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٨، و١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩) بالإضافة إلى التدخل في سوق القطع لتثبيت سعر الصرف وسياسة الدعم التي تلت إلى استنزاف قسم كبير من احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في السنوات القليلة الماضية. أحد أسباب هذه العجوزات كان سعر الصرف المبالغ بقيمته ما سمح بارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد. فبات المجتمع استهلاكياً بامتياز يستورد معظم سلعه، وتقلّصت الفوائض في أرصدة الخدمات والتحويلات الجارية.

٢٠. يستند الإطار الماكرو اقتصادي المتوسط الأجل إلى سياسة سعر صرف أكثر تنافسية تسعى إلى خفض عجز الحساب الجاري إلى ٢,٤ في المئة من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٦، على أن يتمكّن التحسن في رصيد الحساب الجاري والزيادة في رؤوس الأموال المتدفقة من المانحين إذا ما طُبِّقَت الإصلاحات جميعها وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من إعادة بناء احتياطي البنك المركزي اعتباراً من عام ٢٠٢٣، علماً أنه من المُقدَّر أن يصل هذا الاحتياطي إلى ١٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٦.

٢١. إن الآثار الإيجابية وغير المباشرة لإبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عديدة إذ سيسمح باستقطاب أموال وافرة من مؤسسات تمويل ثنائية ومتعددة الأطراف من جهة، وسيسهّل المفاوضات المتعلقة بالديون مع حاملي السندات من جهة أخرى. وسيظهر المستثمرون استعداداً أكبراً لتقبّل تخفيض نسبة ديونهم إذا ما لمسوا أن ما تبقى لهم ذو قيمة استرداد موثوقة، علماً أنه قبل التخلف عن السداد تم توقُّع أن يبلغ إجمالي مدفوعات الديون التعاقدية لحاملي سندات اليوروبوند ١٩ إلى ٢٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. ولكن بغضّ النظر عن الخصم الاسمي، فإن التفاوض على فترة السماح وخفض "الكوبون" من شأنه أن يُؤمّن تمويلاً إضافياً لميزان المدفوعات على أن يتم تغطية باقي الفجوة من خلال التدفقات الخارجية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة التي يجب أن تغذيها استعادة الثقة في ظهور اقتصاد لبناني جديد. إن تسوية الأمور مع الدائنين والقيام بالإصلاحات المطلوبة سيفضي إلى عودة لبنان إلى أسواق المال العالمية.

III- إصلاح القطاع المالي

٢٢. وفقاً لآخر التقديرات، تبلغ فجوة القطاع المصرفي (أو الخسائر المالية) حوالي الـ ٧٢ مليار دولار مركّزة معظمها في مصرف لبنان. وقد نتجت هذه الفجوة عن ثلاث صدمات: إعادة هيكلة الديون، وانخفاض سعر الصرف، وزيادة في القروض المتعجّرة (NPLS). فحجم الفجوة يشير إلى أنه لا يمكن لمصرف لبنان في هذه المرحلة أن يعيد للبنوك مجمل ودائعها بالعملات الأجنبية، وأنه لا يمكن للبنوك أن تعيد معظم أموال مودعيها في الوقت الذي يطلبونه وبالعلة ذاتها. ويتطلب التعامل مع خسائر القطاع المالي توازناً دقيقاً يهدف إلى حماية المودعين إلى أقصى حد ممكن نظراً إلى أنهم يتحملون أقل قدر من المسؤولية فيما آلت إليه الأمور وخصوصاً

صغار ومتوسطي المودعين؛ وفي نفس الوقت ضمان أن يكون للبنان قطاعاً مصرفياً سليماً وقادراً على تسليف القطاع الخاص وتحفيز النمو.

٢٣. إن عمق الأزمة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني وتشعبها يستوجب قرارات شجاعة وقوانين إصلاحية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليصبح في وضع سليم بعد عقود من السياسات الاقتصادية والمالية الخاطئة. إن ضخامة حجم الخسائر في القطاع المصرفي نسبة لحجم الاقتصاد لا تترك مجالاً للاقتصاد لإصلاح نفسه مع مرور الوقت.

٢٤. لقد تضمّن الاتفاق على صعيد الموظفين مع صندوق النقد الدولي "استراتيجية إعادة تأهيل القطاع المالي" (FSRS) وتم ادراجها ضمن "مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية" (MEFP) المرفقة مع هذه الورقة. تستند هذه الاستراتيجية على الركائز التالية: (١) فكّ الترابط بين حسابات المصارف التجارية، وحسابات مصرف لبنان، والموازنة؛ (٢) استعادة الملاءة المالية لمصرف لبنان وتحسين نظام التقارير المالية والإفصاح الصادرة عنه لإعادة بناء الثقة؛ و (٣) إعادة هيكلة ورسملة المصارف التجارية التي تُعتبر قادرة على الاستمرار، مع ضخ رؤوس أموال جديدة بعد استيعاب الخسائر الموجودة.

٢٥. تركز مبادئ الاستراتيجية على الآتي: (١) ضمان الشفافية الكاملة في تنفيذ الاستراتيجية المطروحة وحماية صغار المودعين؛ (٢) مشاركة الدولة إلى أقصى حدّ ممكن في استعادة الملاءة المالية لمصرف لبنان، وهذا أمر يفيد جميع المودعين، على أن تكون مساهمتها ضمن قدرتها على تحمّل الديون واستدامتها، والمحافظة على حقوق جميع المواطنين اللبنانيين، من مودعين وغير مودعين، بالاستفادة من أصول الدولة؛ (٣) احترام التسلسل الهرمي لامتصاص الخسائر عن طريق استنفاد رأس مال المساهمين أولاً ومن ثمّ سندات الدين وودائع الأطراف ذات الصلة؛ (٤) حلّ المصارف التجارية غير القادرة على الاستمرار؛ (٥) حماية جميع الحسابات لغاية مبلغ ١٠٠ ألف دولار، وهذا الأمر مشروط بكفاية حجم أصول كل مصرف على حدة، علماً أنّ هذا البند لا ينطبق على الزيادات في أرصدة المودعين بعد ٣١ آذار ٢٠٢٢؛ و (٦) تحويل جزء من أرصدة الودائع التي تتعدى ١٠٠ ألف دولار إلى الليرة اللبنانية وتحويل جزء آخر إلى اسهم لإعادة رسملة المصارف في إطار معالجة كل مصرف على حدة.

٢٦. في ضوء الملاحظات على هذه الاستراتيجية في جلسة لجنة المال والموازنة في مجلس النواب، عرض دولة رئيس مجلس الوزراء على اللجنة أفكاراً في سياق تطوير بعض الخطوط العريضة التي وردت في مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي بخصوص تأهيل القطاع المصرفي. هذه الأفكار لم تكن قد نوقشت من قبل مع الصندوق، وتهدف لتحسين وضع المودعين الذين تفوق ودائعهم ١٠٠ ألف دولار إضافة إلى تأسيس قطاع مصرفي سليم. عملياً لا يمكن للحكومة أن تجري تعديلات جوهرية على الخطة المتفق عليها مع الصندوق، بل يمكنها الشروع ببعض التعديلات بناء على مستجدات ومعطيات تتغيّر بحكم الوقت. وفي ضوء المحادثات التي تمت بعد ذلك مع صندوق النقد، توصل النقاش إلى الآتي:

أ. مساهمة الدولة في ردم الفجوة المالية

- بحسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد تُساهم الدولة بـ ٢,٥ مليار دولار أمريكي لصالح البنك المركزي، ولا يمكن زيادة هذه المساهمة تفادياً للأخطاء السابقة التي أدت إلى عجوزات ضخمة في المالية العامة وإلى مستويات دين لا يمكن حمل أعبائه.
- في ظل العجوزات في الميزانية العامة والمتوقعة خلال السنوات القليلة القادمة والدين العام الكبير بالنسبة للنتائج المحلي فإن أي ربط بين الموازنة العامة وخسائر القطاع المصرفي عبر الفائض الأولي في الموازنة، حتى لو على أساس محتمل (contingent) هو غير مقبول لا من ناحية المبدأ إذ يُقوّض أعمدة برنامج الإصلاح ولن يخدم التعافي الاقتصادي ولا من جانب صندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر.
- ولكن وكما ذكر أعلاه، في حال منح عقود إدارة أصول الدولة للقطاع الخاص، ومع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بنجاح ووصول الدين العام إلى مستوى أدنى مما هو مستهدف في البرنامج للحفاظ على استدامة الدين، وكذلك الإبقاء على مستوى لائق للإنفاق الاجتماعي والبنية التحتية، يمكن عندئذٍ الأخذ بعين الاعتبار تخصيص بعض الإيرادات المستقبلية في حال تجاوزت معايير محدّدة مقارنةً بدول مشابهة لصالح صندوق استرداد الودائع (أنظر أدناه).

ب - إعادة رسملة البنك المركزي

- احتياجات رأس مال البنك المركزي سوف تُحدّد من خلال التدقيق الكامل المُزمع انتهائه [في تشرين الأول ٢٠٢٢].
- مساهمة الدولة في إعادة رسملة البنك المركزي (٢,٥ مليار دولار) وكذلك حقوق يتم تحصيلها عند استعادة الأموال المنهوبة والمهربة وغير الشرعية.
- إلغاء قسم من التزامات البنك المركزي بالعملة الصعبة تجاه المصارف وذلك بهدف تصحيح رأس مال البنك المركزي وإغلاق الحساب المفتوح لديه بالعملة الصعبة.
- كتعويض عن هذه الالتزامات يتم إصدار حقوق (warrants) من قبل البنك المركزي للبنوك.
- يتم إغلاق العجز في رأس مال البنك المركزي بالعملة اللبنانية بشكل تدريجي على مدى خمس سنوات.

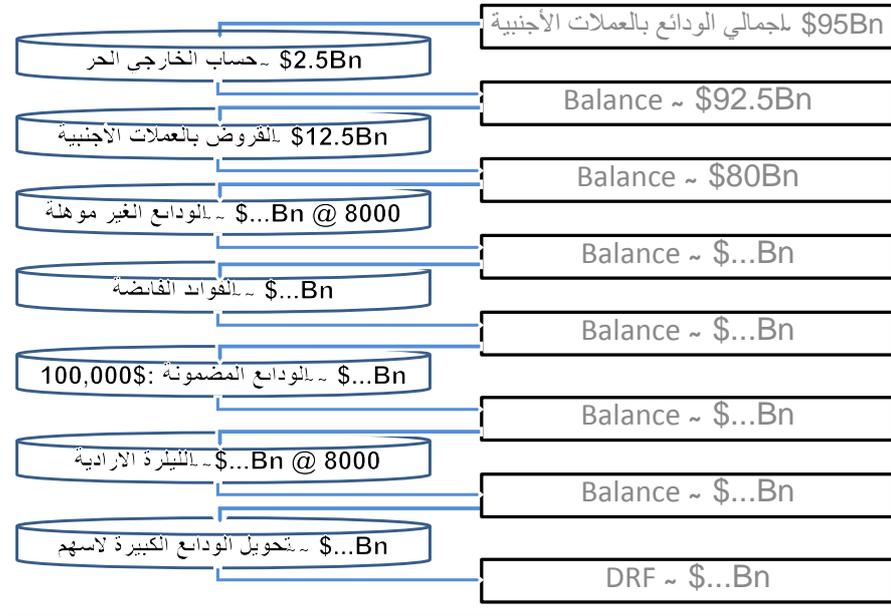
ج - معالجة مسألة المودعين

- ستحاول الخطة (بالاتفاق مع صندوق النقد الولي) التمييز بين الودائع "المؤهلة" و"غير المؤهلة" (منها الودائع التي حوّلت إلى دولار على سعر الصرف الرسمي ١,٥٠٠ ليرة للدولار الواحد منذ تشرين ٢٠١٩ ويعمل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف على اعتماد تعريف واضح ومحدّد بهذا الخصوص) إضافة إلى حسم "فائض الفوائد" المستحقة على الودائع ما فوق الـ ١٠٠ ألف دولار منذ سنة ٢٠١٥، وتحويل هذه الودائع إلى الليرة اللبنانية على سعر صرف أقل من سعر صيرفة.
- حماية مطلقة للودائع لغاية ١٠٠ ألف دولار (أو أكثر حيث يمكن) ودفعها بالدولار أو بالليرة على أساس سعر السوق ومحاولة توحيد الحسابات لكل مودع على مستوى القطاع المصرفي. هذا الأمر يتطلب من المصرف

المركزي ولجنة الرقابة على المصارف تحديد قواعد إجرائية واضحة لفصل الحسابات والطلب من البنوك إصدار أرقام مدققة.

- قد يؤدي الفصل بين الودائع المؤهلة وغير المؤهلة إلى تقليص حجم الخسائر المتبقية في القطاع المصرفي والذي بدوره قد يُترجم إلى ضمانات أعلى للودائع.
- احتمال تحويل قسم من الودائع وبشكل إرادي الى الليرة على سعر صرف أقل من سعر صيرفة على ألا يتجاوز حدود ال ٤ مليار دولار ومن ضمن سقف محدد لكل مودع حتى لا يؤدي ذلك الى زيادة كبيرة في السيولة.
- لا يمكن معاملة كبار المودعين بشكل متساوي عبر البنوك، بل تعتمد قيمة استرجاع الودائع على حالة البنك التي أودعت فيها.
- تجدر الإشارة هنا إلى أنه من المتوقع أن تُسَدّد جميع قروض القطاع الخاص المقدرة الآن بحوالي ١٣ مليار دولار (بوتيرة تتراوح بين ٤٠٠-٥٠٠ مليون دولار شهرياً) عند البدء بالعمل على إعادة هيكلة المصارف.

ملخص معالجة الودائع بالعملة الأجنبية:



د . إنشاء "صندوق استرداد الودائع" (Deposit Recovery Fund)

- يُنشأ "صندوق استرداد الودائع" الذي يُصدر حقوقاً (أي أوراقاً) ماليةً (economic interest) في الصندوق لصالح المودعين، أصحاب الحسابات الفائضة عن المستوى المطلوب لتطبيق خطة معالجة الفجوة المالية في القطاع المصرفي، بما في ذلك تغطية الودائع إلى حدود ١٠٠ ألف دولار والمساهمة المطلوبة في رأس مال المصارف.
- إن الهدف الأساسي للصندوق هو تأمين استرداد أكبر قدر ممكن من الودائع التي تفوق ١٠٠ ألف دولار وفي الوقت نفسه الحدّ من الضغوط لتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج (لأن هذه هي الودائع الأكثر عرضةً للتحويل إلى الخارج بالتزامن مع بدء رفع الضوابط على حركة رؤوس الأموال، بينما الودائع الصغيرة هي للاستهلاك محلياً وليس للتحويل).

- يُحوّل جزءٌ من أصول البنوك بما في ذلك إيداعاتها ومنها شهادات الإيداع في البنك المركزي إلى صندوق استرداد الودائع.
- تُحوّل حقوق مصرف لبنان المكفولة (warrants) الصندوق الاستفاد من إيرادات الأموال المسروقة والمهزّبة وغير المشروعة.
- في هذا الخصوص، وكأولوية يجب البدء باسترجاع الأموال التي خرجت من لبنان بعد أحداث ١٧ تشرين ٢٠١٩ نظراً للأستثنائية في التعامل مع المودعين، ومساءلة الذين استغلوا معلوماتهم الخاصة بحكم موقعهم في المصارف (مساهمين وإداريين) وكذلك الذين استفادوا من نفوذهم السياسي (وهناك قانون ٤٤ لعام ٢٠١٥ الذي يُعنى بهذه الأمور).
- يؤدي صندوق استرداد الودائع دوراً في زيادة السيولة المتاحة لكبار المودعين عبر الإتجار في الأوراق المالية لهذا الصندوق عند الحاجة كما يمثل الصندوق إطاراً شفافاً في سبيل تعويض كبار المودعين من خلال استثمار أصول الصندوق.
- تُعيّن هيئةً مستقلة من القطاع الخاص لإدارة صندوق استرداد الودائع يكون للمودعين دور أساسي في إدارتها.

٥ - إعادة هيكلة المصارف

- ستقوم لجنة الرقابة على المصارف بالتعاون مع شركات عالمية مرموقة بتحديد متطلبات رأس المال لكل بنك من البنوك بدءاً بأكبر ١٤ بنك (ما يُمثل ٨٣% من مجمل أصول القطاع المصرفي). تُلغى حصّة المساهمين والمطلوبات الأخرى (غير الودائع) وذلك بناء على احترام التسلسل الهرمي في تحمل الخسائر. أما الودائع والأصول، فيتم إعادة هيكلتها بناء على قانون إعادة هيكلة المصارف الذي سيضمن التالي:
- تحويل جزء من الودائع لكبار المودعين الى أدوات مالية مساهمة للمشاركة برأس مال المصارف المودعة لديها كتعويض عن خسائرهم.
- ضخ رأس مال جديد في البنوك القابلة للاستمرار بحسب معايير بازل -٣ وخلال فترة زمنية يُحددها قانون إعادة هيكلة المصارف.
- السماح للبنوك التي التزمت بمتطلبات رأس المال الجديد بمواصلة عملها. أما البنوك الأخرى فسوف يتم تشجيعها على الدمج مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى بحيث تصبح قادرة على مواصلة عملها قبل تحويل أصولها والتزاماتها إلى صندوق استعادة الودائع. وأخيراً يتم حلّ البنوك غير القادرة على الاستمرار من ناحية الالتزام بمتطلبات رأس المال الجديد وذلك ضمن مهلة محددة.
- بهدف تأمين السيولة يمكن تحويل الودائع المتبقية بالعملات الأجنبية في البنوك القابلة للاستمرار إلى الليرة اللبنانية، على سعر السوق وتكون متاحة لسحوبات المودعين ضمن الالتزامات التي يحددها قانون ضبط التحويلات المصرفية والسحوبات النقدية وبشكل تدريجي لتفادي خلق سيولة زائدة ونسب تضخم مرتفعة وتدهور إضافي في سعر الصرف.

٢٧. نتيجة لاستراتيجية إعادة التأهيل المصرفي، سينقل حجم القطاع المصرفي ليتناسب مع حجم الاقتصاد وحاجاته. ولكن على المدى المتوسط، هناك حاجة إلى تطوير الخدمات المالية وتعميقها بما يتجاوز الخدمات المصرفية

التقليدية وذلك بتوفير وسائل بديلة للتمويل المصرفي من خلال تطوير الأسواق المالية من سندات وأسهم والتي تُوفّر تمويلاً طويلاً للأجل للاقتصاد، وتحسين الاستقرار المالي، وضمان توزيع رؤوس الأموال بكفاءة أكبر، وجذب الاستثمار الأجنبي.

و - الخطوات الواجب تطبيقها الآن

- يجب مواصلة العمل على تطبيق الاتفاق على صعيد الموظفين مع صندوق النقد الدولي واستمرار الحوار حول التحديات والأفكار المُنيّنة أعلاه.
- إقرار قانون السرية المصرفية وقانون إعادة هيكلة المصارف وكذلك القوانين والاجراءات الأخرى إن كان من ناحية الموازنة العامة أو تلك المتعلقة بالكابيتال كونترول وغيرها لإثبات جدية السلطات اللبنانية بالمضي بالإصلاح والذي سيُسهِل الحوار مع المجتمع الدولي.
- استكمال التدقيق في أصول البنك المركزي بما في ذلك موجودات الذهب وإطلاق عملية التدقيق لجودة أصول البنوك (AQRs).
- توحيد أسعار الصرف المتعددة من خلال تحويل منصة صيرفة الى المنصة الأساسية والوحيدة لتلقي العرض والطلب وتحديد سعر الصرف بناءً على متطلبات السوق.
- العمل على تحضير منهج علمي ودقيق للتعريف بالودائع "غير المؤهلة" و"فائض الفوائد" من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.
- التواصل الدائم مع الدائنين حاملي سندات اليورو بوند وذلك لتسهيل عملية إعادة هيكلة الدين العام.

١٧- الإصلاحات البنوية

أ- الحوكمة

٢٨. إن تعزيز الحوكمة الشفافة التي تستند إلى المساءلة، مع التركيز بشكل خاص على منع الفساد ومكافحته هو من صلب الإصلاحات المطلوبة. وقد بدأ لبنان تنفيذ أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٠ - ٢٠٢٥)، بدعم من شركاء دوليين بما فيهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. هذه الاستراتيجية مصممة لمتابعة إصلاحات ملموسة في عدد من المجالات منها: (١) اعتماد وتنفيذ تشريعات متخصصة تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والانضمام إلى اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة؛ (٢) تعزيز نزاهة موظفي العام؛ (٣) حماية الشراء العام من مخاطر الفساد؛ (٤) تعزيز استقلال ونزاهة القضاء وقدرته على مقاضاة جرائم الفساد؛ و (٥) تعزيز دور هيئات الرقابة.

٢٩. ستسعى الحكومة إلى أن يواظب المجتمع المدني على المشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية وفي جهود المراقبة والتقييم ذات الصلة. هذا وقد عين مجلس الوزراء مؤخراً أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأعضاء هيئة الشراء العام. إن من شأن نظام الشراء العام أن يُحَوِّز الثقة بأن أموال المكلّفين تستخدم بطرق مناسبة وفعالة. إضافةً إلى ذلك، سيركز العمل مع البرلمان على اعتماد قانون حديث يُعزِّز استقلالية ونزاهة وفعالية القضاء بما

يتمشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات لما لإصداره أهمية قصوى بعد أن أثبتت تجارب الدول أن وجود قضاء فعال أمر ضروري للتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة وافقت في تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ على استراتيجية التحوّل الرقمي في لبنان (٢٠٢٠-٢٠٢٥) و طلبت مساعدةً فنيةً من صندوق النقد الدولي لإجراء تقييم تشخيصي للحكومة، وسيبدأ الصندوق عمله قريباً على أن تساعد توصياته في تحديد نقاط الضعف الرئيسية والتدابير اللازمة لتعزيز الحوكمة.

ب - إصلاح القطاع العام

٣٠. للإصلاح المؤسسي أهمية بالغة في نجاح خطة التعافي، إذ يتجاوز عدد موظفي القطاع العام (الأسلاك الأمنية، والخدمة المدنية، والمؤسسات العامة) ٢٥٠ ألفاً، إضافةً لحوالي ١١٠ ألف متقاعد تُموّلهم الخزينة العامة، وهو عدد مرتفع جداً في بلد صغير وفي إطار اقتصاد قوامه القطاع الخاص. سيهدف الإصلاح إلى إعادة تنظيم واسعة النطاق وترشيق الإدارة العامة من خلال جملة تدابير ستشمل توزيع الفوائد من جهة والتناقص الطبيعي من جهة أخرى. وبمجرد اعتماد الهيكل الجديد والمبسّط، يصبح من الممكن مراجعة سلسلة الرتب والرواتب وتعديلها لتناسب مع المؤهلات المُعزّزة للموظفين في القطاع العام وإنتاجيتهم.

٣١. سيتم السعي إلى إصلاح إداري من خلال برامج "حكومة إلكترونية" عملية، فلا يزال على لبنان أن يقطع شوطاً طويلاً ليتمكن مواطنوه من ملء طلباتهم وإنهاء معاملاتهم الرسمية عبر الإنترنت على أن يتم تطوير مشاريع تبعاً لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية التي كُلفت بتنفيذها مكتب وزير(ة) الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وسُكّرز أولويات التنفيذ على: إنشاء سجل تجاري جامع للخدمات؛ تطوير نظام السجل العقاري الوطني عبر الإنترنت؛ "نمذجة وحوسبة" السجلات المدنية ونظام المصادقة الإلكترونية. علاوة على ذلك، ستعمل جميع الوزارات على تحسين توافر بيانات القطاع العام وقدرة الوصول إليها، على أن تكون موثوقة ومتوافرة في الوقت المناسب لاحتساب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. كذلك يجب تعزيز سلطة إدارة الإحصاء المركزي لتمكين من الحصول على المعلومات والبيانات من الوزارات بسهولة لنشر بيانات الحسابات القومية والتضخم وسوق العمل بانتظام أكبر.

ج - إصلاح قطاع الطاقة

٣٢. لقد وافق مجلس الوزراء على خطة وزارة الطاقة والمياه ("الخطة الوطنية للنهوض المستدام بقطاع الكهرباء") لمعالجة النقص الذي طال أمده في قطاع الكهرباء، وضمان الجدوى المالية للخطة. وتعالج الخطة التحديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتأمين الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة بحلول أوائل عام ٢٠٢٦.

٣٣. على مدى العقود الماضية، أدى قطاع الكهرباء نتيجة عدم فعاليته إلى حرمان الاقتصاد من مصدر طاقة موثوقة والذي هو عامل دعم مهم للإنتاج، بيد أن هذا القطاع استنزف المال العام بشكل متواصل وشكّل جزءاً كبيراً من

الدين العام. لذا بات من الضروري إلغاء دعم الخزينة لـ "مؤسسة كهرباء لبنان" بهدف تحقيق استدامتها المالية. فقطاع الطاقة بحاجة إلى قدرات أوسع وإلى إعادة تأهيل للاستجابة لاحتياجات الاقتصاد، علماً أن ما يعرقل عمل مؤسسة كهرباء لبنان هو مشاكل حوكمة رئيسية وخسائر فنيّة وغير فنيّة هائلة تعادل ٤٠ في المئة من الطاقة المولّدة. بهدف ضمان إمداد الكهرباء بطريقة يُعَوَّل عليها وبأسعار معقولة، يجب تعزيز الإطار القانوني (القانون ٤٦٢ تاريخ ٢/٩/٢٠٠٢ بتنظيم قطاع الكهرباء) لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في إعادة تأهيل القطاع وتمويله. وكذلك هناك حاجة ملحة لتعيين الهيئة الناظمة في أقرب وقت والتي هي، بالإضافة إلى رفع التعرفة، من الإجراءات المطلوبة من البنك الدولي لتقديم قرض تمويل استجرار الغاز المصري والكهرباء الأردنية.

٣٤. أدى انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب ٢٠٢٠، والتدهور الدراماتيكي للوضع المالي للبلاد إلى مزيد من الهشاشة وتحديات غير مسبوقة في القطاع ما شلّ قدرته على تزويد المواطنين بالحد الأدنى من الكهرباء. وقد وضعت وزارة الطاقة والمياه في هذا الإطار خارطة طريق مفصّلة لنقل القطاع من واقعه المأساوي إلى وضع مستدام يدعم النشاط الاقتصادي والنمو. وتستند الخارطة إلى أربع ركائز - التوليد، والنقل والتوزيع، والاستدامة المالية، والحوكمة - سيتم العمل بموجبها على المدى القصير والمتوسط والطويل بهدف ضمان إمداد الطاقة (٧/٢٤) بأسعار معقولة في جميع أنحاء لبنان، وذلك بطريقة فعّالة ومتوازنة مالياً وصديقة للبيئة.

٣٥. سيتم زيادة التعرفة للسعر الزهيد المدعوم كلياً والذي يقل حالياً عن نصف سنت أمريكي للكيلوواط ساعة، على أن تدخل هذه الزيادة حيز التنفيذ في أقرب وقت. ومن المتوقع أن تزداد ساعات التغذية إلى ما بين ٨ و ١٠ ساعات مع وصول الغاز من مصر واستجرار الكهرباء من الأردن. وسيسمح تنامي إيرادات المؤسسة وزيادة ساعات التغذية للمستهلكين بتخفيض الاعتماد على موردي القطاع الخاص المرتفع الكلفة الذين يفرضون تعريفات تصل بعضها إلى ٦٠ سنتاً أمريكياً للكيلوواط ساعة حالياً، ما يعني أن فاتورة الطاقة ستغدو أقل كلفة للمستهلك، كما نسبة الدعم المطلوبة من الموازنة، دعمٌ يجب أن ينخفض تدريجياً بمرور الوقت (التفاصيل في الملحق رقم ١)، على أن تكون الزيادة في الرسوم مصحوبة بجباية فعّالة.

د - إصلاح قطاع الاتصالات

تلتزم خطة عمل وزارة الاتصالات بقرار مجلس الوزراء في هذا الخصوص والذي قضى بما يلي: (١) إعادة مستوى الخدمة إلى ما كان عليه قبل تشرين الأول ٢٠١٩؛ (٢) تنفيذ القانون ٤٣١ لسنة ٢٠٠٢/٧/٢٢ الذي يدعو إلى تفعيل كل من الهيئة الناظمة للاتصالات، وشركة (Liban Telecom)؛ و (٣) اللجوء إلى شركات بين القطاع الخاص والقطاع العام متى أمكن.

٣٦. ولقد أعادت وزارة الاتصالات النظر مؤخراً بالتعريفات التي تؤمّن استدامة الشبكة وإعادة تنظيم الأسعار لضمان استقرار القطاع وتحقيق هامش بما فيه الكفاية بين أسعار الجملة والتجزئة. وبما أن الوزارة مدركة أن القدرة الشرائية قد تقلّصت بشكل حاد في العامين الماضيين، فعمدّت إلى تخفيض تعريفاتها بالدولار الأمريكي بمقدار الثلثين واعتمدت منصة صيرفة للتسعير بالليرة اللبنانية. كما قامت الوزارة بإعداد خطة للتعامل مع مقدمي خدمات

الإنترنت غير القانونيين، وهي خطة تضمن عدم حدوث أي انقطاع في خدمة الإنترنت وتحرص على أن يكون التأثير ضئيل على أرباح موفري خدمات البيانات ومقدمي خدمات الإنترنت.

٥ - العقد الاجتماعي: شبكة الأمان الاجتماعي، نظام المعاشات التقاعدية، الرعاية الصحية والتعليم

٣٧. للتأكد من أن النمو شامل ومنصف، ستقوم الحكومة بتحديث السياسات الاجتماعية في لبنان في ما يتعلق بما يلي: (١) برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي سيتم إعادة تصميمها لاستهداف المحتاجين وضمان تقديم الخدمات الأساسية لهم؛ (٢) نظام التقاعد لتوفير معاشات تقاعدية على مدى الحياة لمتقاعدي القطاع الخاص؛ (٣) التغطية الصحية التي سيتم توسيعها لتشمل مع الوقت جميع المواطنين اللبنانيين المقيمين؛ و (٤) التعليم العام.

(١)- الإعانات وشبكات الأمان الاجتماعي

٣٨. لقد رفعت الحكومة غالبية الدعم (خاصة على منتجات الوقود) وتعترم إلغاء ما تبقى مع دخول برامج شبكات الأمان الاجتماعي حيّز التنفيذ. سيبقى الدعم قائماً على بعض الأدوية، شأنه شأن الطحين في الوقت الحالي مع إمكانية رفعه عندما يبدأ الاقتصاد بالتعافي.

٣٩. تتكوّن شبكات الأمان الاجتماعي بشكل أساسي من برنامجين: (١) برنامج دعم شبكة الأمان الاجتماعي (أمان) للعائلات الأشد فقراً؛ و (٢) برنامج التحويلات النقدية الواسع التغطية. لقد بدأ تقديم مساعدات "أمان" في آذار الماضي وقد غطى حتى الآن ما يناهز الـ ٩٠,٠٠٠ عائلة. يمتد المشروع الأول على ٣ سنوات، وهو بقيمة ٢٤٦ مليون دولار أمريكي يتم تمويله بقرض من البنك الدولي يوفر تحويلات نقدية وخدمات اجتماعية للسكان اللبنانيين المستضعفين والذين يعانون من الفقر المدقع جراء الأزمة الاقتصادية وأزمة كوفيد-١٩. هذا البرنامج سيوفر تحويلات نقدية غير مشروطة لحوالي ١٥٠,٠٠٠ أسرة لبنانية، ومساعدة نحو ٨٧ ألف طفل (١٣-١٨ عاماً) مسجل في المدارس العامة عبر تقديمات مخصصة للتعليم بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. سيقوم هذا البرنامج أيضاً بتوسيع نطاق برنامج الحكومة اللبنانية الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً وتعزيزه. إن هذا البرنامج يسير بشكل جيد وقد قُدمت المساعدات من خلال تطبيق على منصة (IMPACT).

٤٠. بالنسبة لبرنامج التحويلات النقدية الواسع التغطية (المعروف باسم البطاقة التمويلية) فهو برنامج يمتد على عام واحد بقيمة ٥٥٠ مليون دولار أمريكي يوفر دعم نقدي مؤقت لما يصل إلى ٥٠٥ آلاف أسرة، في حين سيغطي كل من برنامج دعم شبكة الأمان الاجتماعي وبرنامج الحكومة لدعم الأسر الأكثر فقراً ٢٤٥ ألف أسرة، ما يوفر وفقاً للخطة الحكومية تحويلات نقدية لنحو ٧٥٠ ألف عائلة (باستثناء الشرائح الغنية) فينتقل المستفيدون تحويلات شهرية قدرها ٢٥ دولاراً لكل فرد من أفراد الأسرة، فضلاً عن ١٥ دولاراً إضافياً للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً، على ألا تتخطى الإعانة الشهرية ١٢٦ دولاراً لكل أسرة. حتى الآن، لم يتم تحديد آليات التمويل والدفع لبرنامج البطاقة التمويلية بانتظار التمويل المطلوب.

(٢)- نظام المعاشات التقاعدية

٤١. يحتاج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعملية إصلاح جذرية تضمن سياسات استثمار فعّالة وتغطية موثوقة للمستفيدين. وبالتوازي، سيتعيّن إدخال تعديلات معيارية على نظام التقاعد في القطاع العام لضمان الاستدامة والإنصاف. ويتمثل الهدف المتوسط الأجل في استبدال "تعويض نهاية الخدمة" المتبع حالياً في القطاع الخاص بنظام تقاعد عادل وعملي يوفر مدفوعات تقاعدية شهرية مدى الحياة أكثر انسجاماً مع نظام متقاعدي القطاع العام، وإن كان ممثلاً بحزم مالية أقل سخاء. سيكون للإصلاح أثراً ملحوظاً على رعاية العمال وأمنهم الاجتماعي، كما أنه سيسهل عملية تبديل الوظائف من خلال ضمان معاش تقاعدي طوال المسار المهني للعامل. ففي بلد مثل لبنان يتّسم بصغر سن سكانه، تُظهر الدراسات الأكتويرية أنه بموجب هكذا نظام، سيكون هناك، على المدى المنظور، متقاعد واحد مقابل مساهمات حوالي ٢٠ عاملاً نشطاً. وقد أقرت مؤخراً اللجنة الفرعية مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية وتمت إحالته إلى اللجان المشتركة.

(٣)- الرعاية الصحية

٤٢. تسعى الحكومة إلى توفير تغطية صحية أساسية لجميع اللبنانيين. نظراً للأثار الإيجابية بعيدة المدى المترتبة عن هذا الإصلاح على الرعاية الاجتماعية، باستطاعة الخزينة مع الوقت تمويل جزء منه من الموازنة العامة على أن يساهم في التمويل أيضاً اشتراك سنوي متواضع لكل معال في أسرة المستفيد، وتغطية نسبة مئوية من قيمة فاتورة المستشفى، على غرار نظام صندوق الضمان الاجتماعي الوطني. بالتوازي مع اعتماد البرنامج، يتم تقديم "بطاقة صحية" مع صورة الهوية للمساعدة في توفير الخدمات الصحية بفعالية وتسمح بمراقبة الإنفاق - وهي عملية ستسهل في ترشيد إنفاق وزارة الصحة وتسهيل الإجراءات الإدارية. كما سيوفر النظام المقترح حوافزاً لضمان الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي.

(٤)- التعليم

٤٣. أما في ما يتعلق بالتعليم، سينصب التركيز على استعادة نوعية التعليم الجيدة التي خضعت لاختبارات قاسية خلال السنوات الماضية وذلك بهدف بناء مجتمع معرفي يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر برامج ومشاريع تغطي التعليم من مراحل الطفولة المبكرة حتى مراحل التعليم العام والمهني والعالي، على أن تركز هذه السياسة على المحاور التالية: (١) تحسين جودة التدريس، لا سيما في المستويين الابتدائي والثانوي وتحديث المناهج لتتماشى مع تقدم المجتمع وتطوره أو تسبقهما؛ (٢) موازنة التعليم المهني والتقني والعالي مع متطلبات وفرص سوق العمل؛ و (٣) الحفاظ على جودة التعليم من خلال أساليب صارمة لاختيار المعلمين وتدريبهم على امتداد حياتهم المهنية ومراقبتهم بطريقة فعّالة. إن إدخال أحدث التقنيات (كاستخدام أجهزة الكمبيوتر والبرامج الاحترافية والعمل الجماعي وتجهيزات التواصل) أمرٌ لا مفر منه لصقل وتعزيز رأس المال البشري والمهارات.

٤٤. ومن الضروري أيضاً تأمين المواعمة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل وتلك الموجودة حالياً من خلال مناهج مدرسية مرنة تأخذ في عين الاعتبار ديناميكيات احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة. وفقاً لنتائج دراسة منظمة العمل الدولية حول الانتقال من المدرسة إلى العمل، تعاني المنطقة العربية، بما في ذلك لبنان، من أطول الفترات الانتقالية من المدرسة إلى العمل بسبب مشكلة عدم تطابق المهارات، من بين أمور أخرى.

٧- تطوير القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي

أ - تحسين بيئة الأعمال

٤٥. ثمة حاجة ملحة لتطوير بيئة الأعمال والسعي إلى تعزيز الحوكمة بهدف رفع كفاءة القطاع الخاص اللبناني وتنافسيته، وجذب الاستثمار وتسريع الانتعاش الاقتصادي. يحل لبنان في المراتب الأولى بين الدول الأقل قدرة على التنافس في العالم، وليس ذلك على مستوى الدول العربية وحدها. وتركز عملية إصلاح بيئة الأعمال على تحديث أو تبسيط الإجراءات القديمة والمعقدة ورفع القيود التي تقيد الأعمال التجارية وتسهل الفساد لإحداث بيئة مساندة للاستثمار، وذلك من خلال تشجيع الإبداع وزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

٤٦. ستركز الحكومة على إزالة الحواجز التنظيمية غير الضرورية وتقليل عدد الخطوات والمراحل اللازمة لإنهاء المعاملات سواء كان ذلك لإنشاء عمل تجاري أو للحصول على رخصة بناء. ويُعد تطبيق قانون الشراء العام الذي دخل حيز التنفيذ خطوة في الاتجاه الصحيح بانتظار تشكيل هيئة الشراء العام ولجنة النظر بالاعتراضات.

٤٧. إن التركيز السوقي والاحتكارات والممارسات المانعة للمنافسة تُشكل عوائق غير عادية تعترض مسار النمو. أما إلغاء الوكالات الحصرية وسائر أشكال القيود السوقية التي تمنع المستثمرين وسائر اللاعبين والعملاء من دخول السوق فتُعد من الإجراءات الرئيسية لتحسين بيئة الأعمال. لذلك، يُعد الاعتماد الحديث لقانون المنافسة الذي ألغى الوكالات الحصرية خطوة في الاتجاه الصحيح، علماً أن الخطوات التالية تشمل تعيين هيئة مختصة بالمنافسة بهدف القضاء على الممارسات المانعة للمنافسة وضمان حسن سير الأسواق.

٤٨. إلى جانب الممارسات المتفشية المناهضة للمنافسة، تتمثل التحديات الرئيسية في إمكانية الوصول إلى التمويل، وضعف سيادة القانون الذي ستنم معالجته من خلال إصدار قانون استقلالية القضاء. بالإضافة إلى ذلك، ستنفذ الحكومة خلال الأشهر الثمانية عشر إلى الأربعة والعشرين القادمة سلسلة من الإصلاحات، من أهمها: (١) قانون الإفلاس لحماية الشركات من الجهات المقرضة؛ (٢) قانون التجارة الإلكترونية؛ و (٣) تقصير مدة الحصول على رخصة تجارية وخفض تكلفة إنشاء مشروع تجاري أو إغلاقه.

٤٩. يمثل الحصول على التمويل عقبة رئيسية أمام الأعمال التجارية، ولا سيما الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. فلا تزال البنية التحتية الائتمانية ضعيفة بانتظار الإصلاحات التشريعية الرئيسية بشأن أطر المعاملات المضمونة. وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون مدعومين من مؤسسة التمويل الدولية، بشأن الإفلاس وممارسي

الافلاس عام ٢٠١٨) تعديل الكتاب الخامس من قانون التجارة حول إنقاذ و إعادة الهيكلة و التصفية المحال بموجب رقم ٢٨٠٥ تاريخ ٢٤/٤/٢٠١٨ ومشروع قانون وكلاء الاعسار في لبنان المحال بمرسوم رقم ٢٨٠٧ تاريخ ٢٤/٤/٢٠١٨) وهما بانتظار الموافقة البرلمانية. وتشكّل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها خارج المحكمة حلاً تكميليّاً لنظام الافلاس الرسمي وتسهّل إعادة هيكلة الشركات القابلة للاستمرار والتي تواجه صعوبات مؤقتة.

٥٠. تواجه الشركات أيضاً قيوداً تتعلق بالتوظيف وفصل العمالة. ومن بين القيود التي تواجه الشركات هي مساهماتها المرتفعة للضمان الاجتماعي (خاصة الشركات الناشئة)، ولوائح الفصل المكلفة ونقص المرونة في تعيين موظفين غير متفرّغين. تعكف وزارة العمل حالياً على إعداد مسودة لقانون محدث يعالج قضايا ارتفاع تكاليف العمالة وعدم مرونة سوق العمل، وهو مشروع تُوسّع الوزارة من خلاله حقوق الحماية إلى قطاعات إنتاجية إضافية لتشمل عمال الزراعة الموسميّين والعاملين عن بعد و عمال المنازل.

٥١. يؤدي خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وإزالة الحواجز التنظيمية غير الضرورية، وتعزيز المنافسة، وضمان استقلالية وكفاءة النظام القضائي، وتحسين الحوكمة إلى تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتسريع مسار التعافي والانتعاش. ستتضمن مراجعة قانون الاستثمار وتحديثه ضمانات الحماية التي يطلبها المستثمرون الأجانب. في الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة إلى مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص إذ أن لبنان لا يتمتع حالياً بفسحة مالية لتطوير بنيته التحتية في ظل تعرّض قطاعه المالي لضغوط شديدة.

ب - تنمية الصادرات

٥٢. في خضمّ الأزمة الحالية وما أعقبها من انخفاض في قيمة الليرة اللبنانية، أتيحت فرصة سانحة لتعزيز الصناعات ذات الإمكانات التصديرية ذات القيمة العالية. ولكن ينبغي أن يقترن ذلك بسياسة تصدير وطنية هادفة وحسنة التصميم تحفّز الاستثمار في صناعات التصدير التي تركز على المنتجات عالية القيمة.

٥٣. سيسعى لبنان إلى بدء مفاوضات مع منظمات تجارة ثنائية ومتعددة الأطراف سعياً للوصول إلى أسواق جديدة وتقليل التكاليف التجارية لصادراته من بين جملة أمور أخرى. وفي الوقت نفسه، في أعقاب ديناميكيات التجارة الجديدة التي تهيمن فيها سلاسل التوريد الإقليمية والدولية على التدفقات التجارية في جميع أنحاء العالم، يتعيّن على لبنان دمج صادراته في سلاسل التوريد الإقليمية منها والدولية.

ج - القطاعات الأخرى

(١) - الاقتصاد الرقمي

٥٤. بإمكان لبنان الاستفادة من مزاياه التفاضلية ليصبح اقتصاداً رقمياً منتجاً في طليعة المطوّرين و مركزاً للمواهب الرقمية ليصبح منتجاً رقمياً متخصصاً في تكنولوجيا الإبداع والمال والمؤسسات، ويركب موجة الرقمنة من خلال رقمنة العمليات والخدمات الحكومية والعمليات العامة الرئيسية بمشاركة ومراقبة القطاع الخاص. سنتشئ الحكومة

"مجلساً وطنياً للابتكار" ليكون بمثابة فريق عمل يدفع عجلة تنفيذ الاستراتيجية الرقمية، ويصمم مخطط الترخيص الافتراضي "البنان الذكي" الذي يُطلق ويُطور حملات الترويج الرقمي للبلد وينفذها.

٥٥. إن الاقتصاد القائم على الابتكار يصبح قادراً على النمو. فأداء الخدمات المالية الرقمية متدني بسبب القيود التنظيمية وبسبب الأزمة المصرفية مؤخرًا. أضف إلى ذلك أن هناك حاجة إلى مراسيم تطبيقية لم تُقرّ بعد للقانون ٨١ بهدف توضيح الوضع القانوني للنقود الإلكترونية والمصارف الوكيلة. كما أن إطار الملكية الفكرية لا يزال ناشئاً في لبنان، ما يُحبط من عزيمة الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنوي تطوير تقنيات جديدة وابتكارات تقنية ويزيد من اعتماد الاقتصاد على الصناعات التقليدية. أضف أن براءات الاختراع في لبنان تستند إلى نظام إيداع محدود التدقيق، ما يقلل بشكل كبير من جدارة تقديم الطلبات.

٥٦. على الحكومة أن تتبنى رؤية موحدة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظراً إلى الدور الحيوي الذي يضطلع به هذا القطاع من حيث نمو اقتصاد المعرفة اليوم. كما أن الإنترنت عالي السرعة والمتوافر بأسعار معقولة أمر لا بد منه لتنمية الاقتصاد، وخاصة اقتصاد المعرفة.

٥٧. يجب أن يكون القطاع منفتحاً على المنافسة، وذلك لتحفيز الإبداع والقدرة التنافسية، والانخراط في الإصلاحات اللازمة لجذب الاستثمارات ومشاريع الامتيازات، على أن يعمل الإصلاح على توحيد الشروط والأحكام التي يخضع لها مزودو خدمات البيانات بما في ذلك تقاسم الإيرادات والحق في بناء البنية التحتية واستخدام الطيف، من بين أمور أخرى.

٥٨. أثناء تنفيذ هذه الإصلاحات، يمكن أن تكون المناطق الاقتصادية الخاصة للخدمات المالية والمعرفية وسيلة أسرع للتحضير لاقتصاد رقمي ولتبسيط الوصول إلى التمويل. بإمكان المناطق الاقتصادية الخاصة التي لديها سلطاتها التنظيمية ونظامها القضائي الخاص (على سبيل المثال، استناداً إلى قانون المملكة المتحدة مع لجنة دولية من القضاة) معالجة القيود الكثيرة التي تعيق النمو الاقتصادي.

(٢) - الزراعة

٥٩. للزراعة طاقات كبيرة للنمو، تؤدي إلى خلق فرص عمل من جهة وضمان الأمن الغذائي على المستوى الوطني من جهة أخرى. وتسعى الحكومة إلى رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عن نسبة ٦ في المئة (٢٠١٩). ولهذه الغاية، ستقوم الحكومة بما يلي: (١) إجراء تحليل شامل لسلاسل القيم على امتداد جميع المنتجات الزراعية لتخصيص المحاصيل بأفضل الطرق وبحسب المناطق؛ (٢) تشجيع وتحفيز التحول من المحاصيل منخفضة القيمة (مثل التبغ) نحو المحاصيل عالية القيمة (مثل الأفوكادو، والبطاطا،...); (٣) الاستفادة من البحوث والخدمات الإرشادية وتعزيزها لدعم المزارعين من خلال انتقال المحاصيل وزيادة إنتاجية كل فدان من الأرض؛ (٤) تعزيز قدرة التعاونيات على تسويق السلع في الأسواق المحلية والإقليمية؛ و (٥) تدعيم الإشراف على الأمراض الحيوانية والنباتية وتعزيز الشفافية الدولية (رفع التقارير إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان).

٦٠. في ما يتعلق بتشجيع الصادرات، ستتبنى الحكومة استراتيجية تصدير وطنية تساعد في زيادة إمكانات التصدير من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية عن طريق: (١) نشر قوائم الفواكه والخضروات التي كشفت الدولة فيها عن ميزة نسبية وتشجيع المزارعين على التركيز على هذه المحاصيل (مثل البطاطس والخس والزعتر)؛ (٢) دعم المزارعين في تحديد الأسواق الحدودية ذات الإمكانيات العالية (كأوروبا الشرقية) والوصول إليها مع تكييف ممارسات الزراعة (مثل البذور) لتلبية حاجات السوق المستهدفة؛ (٣) تحديث مرافق التجهيز والتغليف لتلبية المعايير الدولية والمساعدة في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا القطاع؛ (٤) تعزيز تصنيف الجودة مثل "زراعة عضوية" من خلال اعتماد لائحة تنظم المؤشرات الجغرافية؛ (٥) وضع اللمسات الأخيرة على المراسيم التطبيقية المعلّقة وتدريب المزارعين على زراعة القنب ومعالجته بما يتوافق مع المعايير المطلوبة للحصول على تصاريح طبية؛ و(٦) تقديم حوافز ضريبية على الصادرات.

(٣) - الصناعة

٦١. ثمة سعي لتطوير قطاع تنافسي عالي القيمة وعالي الجودة، وهي مسألة تتوقّف على إعادة تأهيل البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة، فضلاً عن توفير خدمات الدعم، سواء كانت مؤسسية مثل المراكز التنظيمية المتكاملة، أو خاصة بقطاع معين وموجهة نحو الإنتاج كمرافق التخزين البارد لتجهيز الأغذية.

٦٢. يجب أن يصب التركيز الفوري على تنفيذ الخطط الحالية مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس، فضلاً عن إنشاء مناطق صناعية (بما يشمل منطقة تركّز على بناء التكنولوجيا) في مناطق أخرى (بيروت، جنوب لبنان) تركّز على القطاعات الفرعية ذات الأولوية.

٦٣. وقد أصدر وزير الصناعة تعريفاً رسمياً للمشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، تتم حالياً مراجعة الرخصة الصناعية والشهادة الصناعية بهدف إنشاء نسخة أسهل وأبسط للمشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحفيزها على الانضمام إلى القطاع الرسمي، على أن يساعد ذلك أيضاً على إنشاء سجلّ لجميع الشركات الصناعية، ما سيكون له منفعة كبيرة في المستقبل. يمكن معالجة النقص الحالي في العمالة الماهرة من خلال دعم المدارس الفنية/التدريب المهني وإقامة شراكات بين بعض الصناعات والأوساط الأكاديمية لسد الفجوة في المهارات والمؤهلات المحددة المطلوبة.

(٤) - السياحة

٦٤. أثبتت السياحة أنها أداة للنمو وخلق فرص العمل في جميع أنحاء العالم. قبل الوباء، كانت السياحة من أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد العالمي. وفقاً للمنتدى الاستشاري للموارد الطبيعية، يولد استثمار بقيمة ٢٥٠ ألف دولار في السياحة ١٨٢ وظيفة بدوام كامل. أيضاً، تميل السياحة إلى دفع عجلة الإصلاح وتنويع الصادرات، ما يجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات الطلب. أضف أنه بإمكان السياحة الزيادة من الاستهلاك المحلي، والمساعدة في التخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، علماً أن قطاع السياحة يشكّل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني وعنصرًا

مساهمًا في تدفق النقد الأجنبي ودافعًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي، لذلك يسعى لبنان إلى بناء قطاع سياحي منتج اقتصاديًا ومستدامًا.

٦٥. شكّلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أقل من ١٠ في المئة (٢٠١٩)، لكنها تنطوي على إمكانات أكبر بكثير؛ ففي البلدان المجاورة كقبرص واليونان على سبيل المثال، ساهمت السياحة بنسبة ١٥ و ٢٠ في المئة على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، تهدف الحكومة إلى إحياء لبنان كوجهة عالمية بمكانة فريدة تقدّم مزيجًا من الأنشطة السياحية في العديد من الأشكال السياحية التجارية والترفيهية والصحية والدينية والبيئية. ومن المتوقع أن تتبع الزيادة في عدد السياح بشكل رئيسي من ثلاثة أسواق: الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، الأسواق الأوروبية الأساسية، والبلدان التي تأوي عددًا كبيرًا من المغتربين اللبنانيين.

٦٦. وتحقيقاً لهذه الغاية، على لبنان ضمان الشروط الأساسية القادرة على تطوير القطاع بما في ذلك: (١) البنية التحتية وإمكانية التواصل بما في ذلك توسيع المطار، وسياسة الأجواء المفتوحة، والتخطيط الحضري وإصلاح البنية التحتية للنقل، وتوفير خدمة الإنترنت على متن الرحلات الجوية، وسعة الغرف الفندقية وجودتها؛ (٢) التسويق، الذي يتطلب ميزانية تسويقية مناسبة، وقدرة أفضل على استهداف السياح؛ و (٣) تنظيم وتقنين القطاع من خلال إنشاء مجلس سياحي وحث أصحاب المصلحة على التعاون الوثيق. ما سبق ذكره يستدعي أيضاً تنسيقاً قوياً بين القطاعين العام والخاص.

٦٧. في هذا السياق، تعترف الحكومة تعزيز التجربة السياحية في المطار لدى الوصول والمغادرة؛ واعتماد التأشيرات الإلكترونية؛ وتزويد القطاع الخاص بالحوافز الضريبية اللازمة لتطوير القطاع السياحي والاستثمار فيه؛ ودعوة الجهات المانحة والبلديات للحفاظ على المواقع التاريخية والأثرية القائمة وتحسينها. وفيما يتعلق بالسياحة العلاجية بشكل خاص، تسعى الحكومة إلى تحويل لبنان إلى وجهة إقليمية "ملائمة" مع عرض قيمة واضحة للخدمات الطبية المتخصصة عالية الجودة وعروض ترفيهية. ولتحقيق هذا الهدف، ستعمل الحكومة على تحفيز تخصص المستشفيات وتسويق لبنان كمركز للتميز في إجراءات محدّدة؛ واستهداف السياح بهدف الطبابة الوافدين من دول إقليمية (الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي)؛ وتسهيل إصدار التأشيرات الطبية.

٦٨. بإمكان القطاع الخاص أن يساهم في حملة التوسيم الوطنية من خلال أنشطة لتنظيف الشواطئ العامة؛ وتسويق السياحة الترفيهية وزيارة المؤتمرات والمعارض وإنشاء مراكز ترفيه وألعاب في المناطق الحضرية أو حتى في المناطق النائية؛ وكذلك تنظيم جولات لكل فئة معينة والترويج لها.

الملحق رقم ١

التدابير المالية القصيرة المدى

على صعيد الإيرادات

- تعديل رسم بيع العقارات إلى ٣ في المئة من القيمة الحقيقية.
- تعديل رسوم المطار ورسوم المغادرة.
- تعديل رسوم التسجيل العقاري.
- إلغاء الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة والجمارك باستثناء المواد الأساسية، مع احترام الاتفاقيات الدولية التي أبرمها لبنان أو تعديلها إذا أمكن ودعت الحاجة.
- تحسين التحصيل الجمركي ومكافحة التلاعب في الإفصاح عن قيمة السلع المستوردة، من خلال اعتماد إجراءات تقنية مُتبعة دولياً.
- إفساح المجال للتسويات الضريبية على المستويات كافة سواء كانت مالية، أو مرتبطة بالمخزونات أو بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خاصة للأفراد ذوي الملاة المالية العالية ما يُدرّ أموالاً على الخزينة العامة، على أن تكون التسوية عادلة. أما الأطراف المعنية غير الراغبة في التسوية فسيتم التدقيق في حساباتها على مدى ٥ سنوات.

على صعيد النفقات

- تُظهر كافة بنود مشروع قانون موازنة عام ٢٠٢٢ انخفاضاً في النفقات نسبةً للنتائج المحلي الإجمالي. إن زيادة النفقات باللبيرة البنائية لا تعكس بالضرورة انخفاض سعر الصرف لأن بعض الخدمات و السلع هي محلية. فمن الضروري ترشيد الإنفاق وزيادة الرواتب في القطاع العام فهذا أمر بالغ الأهمية لتأمين الخدمات العامة التي أصيبت بشلل جراء تعييب الموظفين حيث فقد العديد منهم دوافع القدوم إلى العمل، وبات غير قادرٍ على تحمّل تكاليف النقل المتصاعدة.
- زيادة الإنفاق الرأسمالي بهدف إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية بالاعتماد على مبادرة "سيدر"، ما يؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل وتعزيز النشاط الاقتصادي العام الذي من شأنه رفع معدل النمو وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية، على أن تتم مراقبة عمليات إرساء العطاءات، والتحقّق من العقود والنفقات بما يتماشى مع قانون الشراء العام الجديد الذي اعتمده البرلمان ودخل حيز التنفيذ في آب ٢٠٢٢.
- تجميد التوظيف في القطاع العام على مدى السنوات القليلة المقبلة، بما في ذلك الأسلاك الأمنية والعسكرية. ويؤدي هذا التجميد، والتناقص الطبيعي الناتج عن عدم استبدال المتقاعدين، إلى انخفاض عدد موظفي القطاع العام بشكلٍ ملموس، على أن يصاحب هذا الإجراء نقلُ موظفين ما بين الإدارات والوزارات لملء شواغر واستيعاب فوائض كما تدعو الحاجة. في الوقت نفسه، ستنم إعادة تقييم شاملة لمهمة الشركات المملوكة للدولة وسائر الكيانات العامة (مجالس، مجالس إدارة، هيئات...) بهدف إغلاق أو دمج المؤسسات التي أنجزت مهامها أو تجاوزت أكلأفها فاندتتها.

التدابير المالية على المدى المتوسط

على صعيد الإيرادات

- تحسين التحصيل الجمركي لمكافحة الغش بالتصريح عن مبلغ دون القيمة الحقيقية للسلع المستوردة من خلال اعتماد الإجراءات الحسنة المتبعة دولياً. وفقاً لتقديرات وزارة المالية قبل الأزمة، تبلغ خسائر الإيرادات المتأتية من الجمارك ومن الضريبة على القيمة المضافة -- على الرغم من أنه يتم تحصيل هذه الأخيرة بنسبة ٧٥ في المئة على الحدود -- (للجمارك) حوالي ١ في المئة، و (للقيمة المضافة) ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك من شأن أي ضوابط مدروسة أن تؤدي نظرياً إلى زيادة الإيرادات بنسبة تصل إلى ٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.
- إلغاء إعفاءات ضريبية قديمة في المدى المتوسط و لكن بعد التعافي الاقتصادي وتحقيق نسب نمو مقبولة، بما فيها:
 - الإعفاء من ضريبة الدخل الممنوح للمؤسسات التعليمية (المادة ٥ من قانون ضريبة الدخل، ١٩٥٩)، على أن يقتصر نطاق الإعفاء على المدارس الابتدائية والأساسية فلا يشمل كما هو الحال اليوم المدارس الخاصة حتى الكلية والجامعة والتي يتم دعمها بطريقة غير مباشرة.
 - الإعفاء من ضريبة الدخل الممنوح لشركة الطيران الوطنية طيران الشرق الأوسط (المادة ٥ من المرسوم التشريعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته قانون ضريبة الدخل). فيجب رفع هذا الإعفاء الدائم لأنه يؤدي إلى حالة احتكار في قطاع النقل الجوي، على أن يتم تنفيذ سياسة السماء المفتوحة بكفاءة، وهي سياسة طال انتظارها.
 - الإعفاء من ضريبة الدخل الممنوح لبنوك الائتمان المتخصصة وطويلة الأجل والبنوك الاستثمارية (المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ مصارف الأعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل). حالياً يتم إعفاء هذه البنوك من ضريبة الدخل على الشركات طوال السنوات السبع الأولى من وجودها وتستفيد بعد ذلك من رسوم قابلة للخصم تصل إلى ٤ في المئة من رأس مال البنك المدفوع. لذلك وكجزء من مساهمة القطاع المصرفي للتعافي الاقتصادي، سيتم رفع هذه الإعفاءات.
 - إعفاء التنازل عن الأسهم في الشركات المساهمة اللبنانية (SAL) منذ عام ١٩٩٤. وبما أن هذا الإعفاء قد يسمح لدافعي الضرائب نقل أصولهم وممتلكاتهم العقارية إلى المتنازل لهم من الورثة أو أي طرف ثالث بعيداً عن أي التزامات ضريبية، يجب وضع حد لثغرة استرداد الضرائب هذه من خلال إلغاء هذا الإعفاء.
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة عدد المكلفين بنسبة ١٠ في المئة سنوياً خلال السنوات الثلاثة أو الأربعة القادمة. ويمكن تحقيق هذا الإجراء بدءاً من موازنة عام ٢٠٢٢ التي تتضمن مادة تطلب من البلديات إحصاء الأعمال التجارية القائمة ضمن اختصاصها بهدف إدماجها بالاقتصاد الرسمي.
- تعزيز المدفوعات الإلكترونية من أجل رفع الكفاءة التشغيلية ومكافحة التهرب الضريبي، على أن يتم نشر إفصاحات سنوية بالإيرادات والمدفوعات على موقع إلكتروني موحد تديره وزارة المالية.
- تنفيذ مبادرات حكومية إلكترونية، حيث تكون جميع التعاملات مع الحكومة والطلبات الواردة منها قابلة للتطبيق عبر الإنترنت.

على صعيد النفقات

- خفض عدد المتعاقدين في القطاع العام بنسبة ٥٠٪ على مدى ٥ سنوات، بما في ذلك عبر التناقص الطبيعي ووقف التوظيف.
- ربط أي زيادة في رواتب موظفي القطاع العام بزيادة في الإنتاجية.
- توحيد نُظُم المعاشات التقاعدية لجميع موظفي القطاع العام.
- إقفال مؤسسات القطاع العام التي لا تعمل، وتوزيع موظفيها على إدارات أخرى أو تقديم لهم محفزات للتقاعد.

الملحق رقم ٢

تلتزم الحكومة بتحفيز النمو الاقتصادي عبر تنفيذ إجراءات متوازنة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي. كل من إصلاحات القطاعات الموضحة أدناه هي ملخص عن خطة مفصلة للوزارة المعنية.

(أ) الطاقة

٦٩. تهدف وزارة الطاقة والمياه في "الخطة الوطنية للنهوض بالمستدام بقطاع الكهرباء في لبنان" إلى معالجة النقص الذي طال أمده في تأمين الكهرباء وضمان الجدوى المالية للقطاع وتعالج الخطة التحديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتأمين الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة بحلول أوائل عام ٢٠٢٦.

٧٠. على المدى القصير (في غضون عام واحد). سيتم السعي إلى توريد ٨ إلى ١٠ ساعات يوميًا على جناح السرعة من خلال اتفاقيات إقليمية مع الأردن (شراء الكهرباء)، ومصر (لتأمين إمدادات الغاز) والعراق (الحصول على زيت الوقود والديزل بموجب صفقات مقايضة)، علمًا أن أول اتفاقيتين ممولتين بموجب قرض (قروض) من البنك الدولي وسائر مؤسسات التمويل الدولية، على أن يساعد ذلك في توفير إمدادا نظيفًا ومنخفض التكلفة لزيادة التوليد إلى ١٠١٠٠ ميغاواط باستخدام البنى التحتية القائمة. بالتوازي مع ذلك، ستبدأ وزارة الطاقة حملات للحد من خسائر الشبكة من خلال إزالة التوصيلات غير القانونية، وتعزيز الاستثمارات في شبكات التوزيع، وتعزيز دورات الفوترة والتحصيل بموجب عقود مزودي خدمات التوزيع الحالية السارية حتى عام ٢٠٢٣، على أن تتم زيادة التعريفات مع زيادة توفر الكهرباء. أيضًا، سنتركز الإنجازات الأولى لعملية إصلاح الحوكمة في المصادقة على مشروع قانون إنتاج الطاقة المتجددة الموزعة، ومشروع قانون حماية الطاقة، والبدء في عملية تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الطاقة.

٧١. على المدى المتوسط (من سنة إلى سنتين). يكمن الهدف في توفير ١٦ إلى ١٨ ساعة من الكهرباء من خلال البنى التحتية القائمة والمؤقتة. وبالتزامن مع زيادة العرض، سيتم تحسين خدمات التوزيع من خلال تعزيز فعالية عقود مزودي خدمات التوزيع بهدف تحسين تحصيل الإيرادات، والحد من الخسائر الفنية وغير الفنية، ونشر العدادات الذكية، وافتتاح مركز (AMI)، ما يؤدي إلى تقليل إضافي لعجز شركة كهرباء لبنان. علاوة على ذلك، سيتم استئناف نقل الكهرباء من خلال استعادة مركز التحكم الوطني، بينما ستتم إعادة تنشيط مشاريع الطاقة المتجددة الملزمة. ستبدأ عملية تعيين الهيئة الناظمة للكهرباء بما في ذلك تعيين المفوض والموافقة على ميزانيتها وتمويلها.

٧٢. على المدى الطويل (٣ سنوات وما بعدها). سيعود إمداد الكهرباء إلى ٢٤ ساعة من خلال محطات توليد الطاقة ذات الدورة المركبة التي تم إنشاؤها حديثًا والتي تعمل على الغاز، بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة – على أن تغطي الأخيرة نسبة ٣٠ في المئة من استهلاك الطاقة وهو الهدف المنشود بحلول عام ٢٠٣٠. بمجرد استعادة ثقة المستثمرين الدوليين بعد التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وإطلاق إصلاحات على مستوى الدولة، سيتم إنشاء محطات طاقة جديدة دائمة وفعالة وصديقة للبيئة مع توسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة لتلبية الطلب ومتطلبات النمو المستقبلية، علمًا أن باستطاعة ذلك أن يقلل من تكاليف توليد الطاقة بشكل كبير ويقضي على عجز شركة كهرباء لبنان. بالتوازي مع ذلك، سيتم تعزيز حوكمة القطاع بشكل ملحوظ مع إنشاء هيئة ناظمة بعد إنجاز التعديلات على القانون ٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ بحسب الحاجة.

(ب) النقل

٧٣. مشكلة النقل في لبنان مشكلة مستعصية تتطلب معالجة مكلفة ومقاربات تتجاوز الحلول التقليدية لتوسيع الطرق والتطبيق الصارم لقانون المرور. فتركز ٧٥ في المئة من النشاط الاقتصادي في منطقة بيروت الكبرى هو السبب الكامن وراء أنماط حركة المرور، وطالما أن الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية محصور في العاصمة وضواحيها، لن توفر إجراءات التخطيط، مهما كانت منطقية، سوى حلولاً جزئية لمشكلة مستعصية.

٧٤. الحكومة مدركة للأثر الكبير لشبكة النقل الوطنية على التكامل الاقتصادي وربما على النمو أيضاً. من خلال نظام نقل فعال، يمكن للبنان - وهو أشبه بـ "دولة-مدينة" نظراً لحجمه وكثافته السكانية العالية - أن يشرع في العملية الضرورية لنقل جزء من اقتصاده وأصوله الإنتاجية خارج بيروت الكبرى لتنمو بالتالي الأنشطة الاقتصادية في المدن الساحلية الرئيسية وسائر المراكز الإدارية. من شأن هذه الأقطاب الجديدة من الأنشطة أن تولّد عائدات اقتصادية واجتماعية محتمة من خلال: (١) انخفاض تكاليف إنشاء وممارسة الأعمال التجارية مقارنة ببيروت الكبرى نظراً لفروق أسعار العقارات والبنية التحتية التي يسهل الوصول إليها، فيما أن ضغط الطلب في بيروت يزيد الأعباء على الطرق وشبكة الكهرباء وشبكة المياه؛ و (٢) ارتفاع قيمة العقارات بسبب زيادة الطلب على المساكن والمكاتب في حين أن انخفاض الطلب في بيروت الكبرى قد يحد من ارتفاع أسعار الأراضي.

٧٥. لم تكن الاستثمارات في هذا القطاع متلائمة مع احتياجات النقل المتزايدة في لبنان، ما ترك للقطاع أصولاً مادية غير كافية ودون طاقته الاستيعابية. وتعترم الحكومة معالجة هذه المسألة - على أمل تأمين التمويل الخاص بموجب مخططات الطرق التي تُجبي عليها الرسوم، والقروض المدعومة في إطار مبادرة سيدر.

٧٦. فيما يتعلق بالنقل في المناطق الحضرية، ستسعى الحكومة إلى تحقيق "مشروع تطوير النقل الحضري" من خلال إنشاء نظام نقل جماعي يمكن إدارته في المناطق الحضرية الكبرى، بدءاً من العاصمة، لنقل الركاب من وإلى العمل وتخفيف الازدحام. تتطلب إدارة نظام نقل فعال وبأسعار معقولة في لبنان تدابير وآليات صارمة (مثل منع دخول المركبات الخاصة إلى شوارع المدينة الداخلية خلال ساعات الذروة) علماً أن بإمكان نظام نقل عام حسن الأداء يتمتع بأسطول حافلات حديثة التخفيف من حدة أزمة النقل في لبنان.

٧٧. في فترة انتقالية، تدرس وزارة النقل مشروعاً بمشاركة القطاعين الخاص والعام حيث تقوم حافلات مملوكة للقطاع الخاص بتشغيل نظام النقل الجماعي، وذلك بموجب ترتيبات تعاقدية محدّدة مع الحكومة. وقد يتم طرح مناقصة قريباً في هذا الإطار. كجزء من إصلاح سياسة قطاع النقل، تحتل إعادة إعمار مرفأ بيروت مكانة كبيرة على جدول الأعمال وهي جزء من الخطة الرئيسية للموانئ اللبنانية والإصلاح التنظيمي والقانوني قيد الإعداد بدعم من البنك الدولي.

إمدادات المياه والصرف الصحي

٧٨. تلوث المياه امر أساسي بالبلد، فمعظم تلوث البحر ينبع حالياً من مصادر برية، أي أن إدارة النفايات أمر بالغ الأهمية لبلد ساحلي مثل لبنان. وقد تم إطلاق مصطلح "الذهب الأزرق" على المياه، والصرف الصحي بالغ الأهمية لوقف التدهور البيئي وتدمير المواقع الطبيعية والثقافية وحماية الأماكن السياحية في لبنان. أما الإجراءات التي سيتم اتخاذها ستعتمد على الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام ٢٠١٢ (ومسودة "قانون المياه" المطروحة حالياً في البرلمان) بهدف تحسين إدارة

الموارد في إنتاج ونقل وتوزيع مياه الشرب والري، كذلك جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي ومياه المجاري. وترتبط الاستدامة والتغطية المحسنة لإمدادات المياه في جميع أنحاء البلاد برفع سعة التخزين والحد من خسائر الشبكة واعتماد إصلاحات مؤسسية، أبرزها: (١) تقوية القدرات التقنية والمالية لهيئات المياه المحلية ومنحها الاستقلال الذاتي للاضطلاع بولايتها؛ (٢) مراجعة هيكل التعرفة لمياه الشرب والري؛ و (٣) معالجة الثغرات الموجودة في الإطار القانوني الحالي والتي تعيق الشراكة مع الجهات المشغلة الخاصة وذات الأهمية الحاسمة لأي برنامج استثمار كبير في المياه والصرف الصحي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧٩. لا يزال أداء لبنان مُتدنيًا مقارنةً بالعديد من دول المنطقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ لا تزال سرعة الإنترنت تشكل عائقًا بسبب عدم نشر الألياف بشكل كامل بعد في المواقع الحضرية والنائية بسبب نقص التمويل. وبما أن الحكومة مدركة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها ركيزة من ركائز اقتصاد المعرفة فهي تسعى إلى تطوير سياسات داعمة للاقتصاد الرقمي الذي يتقدم بسرعة على الصعيد العالمي، علمًا أن الفشل في مواجهة التحديات سيؤدي إلى الإضرار بقدرة لبنان التنافسية ويعوق نموه الاقتصادي ويعطل عملية خلق فرص العمل وتنمية المهارات.

٨٠. ستتم المباشرة في الإصلاحات الهيكلية التي طال انتظارها بهدف تقليل الاعتماد على موارد الدولة الضئيلة والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في البنية التحتية للسوق والمصانع والمعدات اللازمة لتقديم خدمات اتصالات سلكية ولاسلكية متطورة ومعقولة التكلفة. ويأتي ذلك في وقت مناسب حيث استثمرت الدولة بكثافة في البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي ضمنت وجود جميع المكونات الأساسية لشبكات الجيل التالي (السعة الدولية، والعمود الفقري لشبكة الألياف الوطنية، والنطاق العريض المتنقل للجيل الثالث). سيستفيد السوق -- الذي يديره مشغل ثابت واحد وجهتين مرخص لهما بموجب عقد بناء وتشغيل وتسليم (BOT) لخدمات الهاتف المحمول -- من إصلاحات على مستوى الوصول إلى الموارد اللازمة. وفي هذا السياق، فإن الحكومة ملتزمة بإنفاذ القانون ٤٣١ لسنة ٢٠٠٢ الذي لم تصدر مراسيمه التطبيقية لغاية تاريخه بانتظار موافقة مجلس الوزراء. وسيسمح تطبيق هذا القانون بالانتقال من قطاع تديره الدولة إلى حد كبير إلى نظام مفتوح وتنافسي على أن تؤدي الهيئة المنظمة للاتصالات دورًا في ضمان المنافسة العادلة وتشجيع الابتكار.

الملحق رقم ١٣

الجدول ١. التوقعات على المدى المتوسط في إطار برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي

التوقعات	التقديرات					
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	٣٢,٣	٢٩,٦	٢٦,٩	٢٤,٥	٢٢,٠	٢٢,٣
في المئة						
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،	٣,٩	٤,١	٣,٥	٣,١	٢,٦	-٤,٥
مؤشر أسعار المستهلك،	٥,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٦	١٠,٥	١٥٤,٨
مؤشر السعر الكلي،	٥,٠	٦,٠	٦,٠	٨,٠	٩,٠	١٢١,٣
في المئة من الناتج المحلي الإجمالي						
الاستثمار والادخار						
تكوين رأس المال الإجمالي	٢٧,٢	٢٦,٢	٢٥,٠	٢٣,٧	٢١,٠	٢٠,٥
الحكومي	٣,٧	٣,٥	٣,٣	٢,٧	٠,٧	٠,٣
غير الحكومي	٢٣,٥	٢٢,٦	٢١,٧	٢١,٠	٢٠,٢	٢٠,٢
الوفورات الوطنية الإجمالية	٢٦,١	٢٤,١	٢٢,١	١٩,٩	١٤,٥	٢,٢
الحكومية	٣,٠	٢,٠	٠,٤	-١,٦	-٣,٧	-١,٢
غير الحكومية	٢٣,١	٢٢,١	٢١,٨	٢١,٥	١٨,٢	٣,٤
متوسط مرجح لسعر الصرف، ليرة لبنانية / دولار أمريكي	-	-	-	-	٢٠,٠٠٠	١٠,١٢٩
رصيد الحساب الجاري، مليار دولار	-٠,٤	-٠,٦	-٠,٨	-٠,٩	-١,٤	-٤,١
الواردات، مليار دولار	-١٣,٧	-١٣,١	-١٢,٦	-١٢,٢	-١١,٨	-١٣,٦
ميزان الحساب الجاري، في المئة من الناتج المحلي الإجمالي	-٢,٤	-٣,٥	-٤,٣	-٥,٤	-٨,٠	-١٩,٣
التمويل الخارجي (صافي)، مليار دولار	١,١٨	١,٩٠	١,٩٠	٢,١٥	١,٤٠	-٠,٠٢
الاحتياطي الرسمي، مليار دولار	٢٥,٠	٢١,٧	١٨,١	١٤,٩	١٢,٢	١٣,٧

الجدول ٢ (أ). عمليات الحكومة المركزية الشاملة ٢٠٢١-٢٠٢٦

التوقعات	التقديرات						
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
بمليارات الليرات اللبنانية							
	٩١,٩٧٢	٨٢,١٣٤	٦٧,٧٦٥	٥٤,٢٦٠	٤١,٤٢٢	١٥,٩١٤	إجمالي الإيرادات
	٧٥,٧٨٢	٦٧,٦٧٩	٥٥,٤٠٧	٤٣,٦٨٨	٣٢,٣٨٢	١١,٩٤٧	الإيرادات الضريبية
	١٨,٠١٠	١٦,٠٨٠	١٣,٠٠١	١٠,٨٥٣	٧,١٧٠	٤,٦٣٠	الدخل والأرباح، بما يتضمّن
	٨,٣٨٠	٧,٤٨٢	٥,٩٨٦	٤,٩٨٨	٣,٥٦٣	١,٣٠٠	الأرباح
	٤,٠٢٤	٣,٥٩٣	٢,٨٧٤	٢,٣٩٥	١,٧١١	١,٠٠٧	الأجور والرواتب
	٦,٧٢٤	٦,٠٢٠	٤,٨٧٤	٣,٦٨٦	٢,٨٩٦	١,٢٨٣	الممتلكات
	٣٥,٤٢٧	٣١,٦٣١	٢٥,٥٠٧	١٩,١٢٩	١٣,٩١٦	٣,٧٣٧	السلع والخدمات المحلية
	٣٢,١٦٤	٢٨,٧١٨	٢٢,٩٧٤	١٧,٠١٨	١٢,٦٠٦	٣,٥٥٨	الضريبة على القيمة المضافة
	١٢,٤٣٢	١١,١٠٠	٩,٦٥٢	٨,٠٤٣	٦,٧٥٢	١,٨٥٠	التجارة العالمية
	٦,٠٠١	٥,٣٥٨	٤,٦٥٩	٣,٨٨٣	٣,٣٨٢	٤٥٣	الجمارك
	٥,٩٨٠	٥,٣٣٩	٤,٦٤٣	٣,٨٦٩	٣,٣٧٠	١,٠٠٦	الضرائب
	١٣,٨١٢	١٢,٣٣٢	١٠,٤٦٢	٨,٨٧٩	٧,٥٣٨	٢,٧٥٩	الإيرادات غير الضريبية
	٧,٣٥٧	٦,٥٦٩	٥,٤٩٤	٤,٥٩٦	٣,٨٤٦	١,٩٠٣	الدخل من ريادة الأعمال والممتلكات
	٥,٤١٩	٤,٨٣٨	٤,٠٣٢	٣,٣٦٠	٢,٨٠٠	١,٤٥١	فوائض الاتصالات
	٥,٨٢٩	٥,٢٠٤	٤,٤٨٦	٣,٨٦٧	٣,٣٣٤	٥٣٤	الرسوم والمصاريف
	٦٢٦	٥٥٩	٤٨٢	٤١٥	٣٥٨	٣٢٢	إيرادات غير ضريبية أخرى
	٢,٣٧٨	٢,١٢٣	١,٨٩٦	١,٦٩٣	١,٥٠٢	١,٢٠٩	إيرادات الخزينة
	٩٦,٢١٦	٩١,٤٢٣	٨٣,١٧٣	٧٥,٣١٤	٦٠,٧٢١	١٩,٤٨٣	إجمالي النفقات
	٧٢,٥١٧	٧٠,٤١٤	٦٥,٦٦٥	٦٢,٢٢٤	٥٣,٦٥٧	١٨,٦٩٥	الإنتفاق الجاري
	٣٢,٨٣٧	٣١,٢٧٤	٢٧,٤٣٣	٢٤,٤٩٤	٢١,٨٧٠	١٠,٢١٧	إجمالي فاتورة الأجور
	٥,٦٤٢	٥,٣٧٣	٤,٨٨٥	٤,٢٤٨	٣,٢٦٧	١,٥٥٣	الإنتفاق على السلع والخدمات
	١٣,٥٤٤	١٢,٨٩٩	١٢,٢٨٥	١١,٧٠٠	٤,٧٤٧	٣,٤٧٢	خدمة الدين
	٧,٢٩٣	٦,٩٤٦	٦,٦١٥	٦,٣٠٠	٣,٥٤٧	٣,١٠٦	العملة المحلية
	٦,٢٥١	٥,٩٥٤	٥,٦٧٠	٥,٤٠٠	١,٢٠٠	٥٦	العملة الأجنبية
						٣١٠	مدفوعات أصل الدين الخارجي
	٠	١,٣٥٠	٢,٧٠٠	٤,٥٠٠	٧,٥٠٠	١,٠٠٤	التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

٥,٤٧٦	٥,٢١٥	٤,٧٤١	٤,٣١٠	٣,٩١٨		النفقات الصحية
١٢,٩٢٤	١٢,٣٠٩	١١,٧٢٣	١١,١٦٥	١٠,٦٣٣	٩٩٥	تحويلات وإعانات أخرى
٦,٧٩٥	٦,٤٧١	٦,١٦٣	٥,٨٧٠	٥,٥٩٠		بما يتضمّن: التخفيف من حدة الفقر
٢,٠٩٣	١,٩٩٣	١,٨٩٩	١,٨٠٨	١,٧٢٢	١,٤٥٤	نفقات الخزينة
٢٣,٦٩٩	٢١,٠٠٩	١٧,٥٠٨	١٣,٠٩٠	٣,١٤٦	٧٨٨	النفقات الرأسمالية
٧,٠٦٧	٥,٨٨٩	٤,٩٠٨	٤,٠٩٠	٣,١٤٦	٢٩٣	ممولة محليا
١٦,٦٣٢	١٥,١٢٠	١٢,٦٠٠	٩,٠٠٠	٠	٤٩٥	ممولة من الخارج
-٤,٢٤٤	-٩,٢٨٩	-١٥,٤٠٨	-٢١,٠٥٤	-١٩,٢٩٩	-٣,٥٦٨	الرصيد الإجمالي (على أساس نقدي)
٩,٣٠٠	٣,٦١٠	-٣,١٢٣	-٩,٣٥٤	-١٤,٥٥٢	-٩٧	الرصيد الأولي

الجدول ٢ (ب). عمليات الحكومة المركزية الشاملة ٢٠٢١-٢٠٢٦

التوقعات	التقديرات						
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢		٢٠٢١
في المئة من الناتج المحلي الإجمالي							
	١٤,٢%	١٣,٩%	١٢,٦%	١١,١%	٩,٤%	٧,١%	إجمالي الإيرادات
	١١,٧%	١١,٤%	١٠,٣%	٨,٩%	٧,٤%	٥,٣%	الإيرادات الضريبية
	٢,٨%	٢,٧%	٢,٤%	٢,٢%	١,٦%	٢,١%	ضرائب الدخل والأرباح
	١,٣%	١,٣%	١,١%	١,٠%	٠,٨%	٠,٦%	الأرباح
	٠,٦%	٠,٦%	٠,٥%	٠,٥%	٠,٤%	٠,٤%	الأجور والرواتب
	١,٠%	١,٠%	٠,٩%	٠,٨%	٠,٧%	٠,٦%	الممتلكات
	٥,٥%	٥,٣%	٤,٧%	٣,٩%	٣,٢%	١,٧%	السلع والخدمات المحلية
	٥,٠%	٤,٨%	٤,٣%	٣,٥%	٢,٩%	١,٦%	الضريبة على القيمة المضافة
	١,٩%	١,٩%	١,٨%	١,٦%	١,٥%	٠,٨%	التجارة العالمية
	٠,٩%	٠,٩%	٠,٩%	٠,٨%	٠,٨%	٠,٢%	الجمارك
	٠,٥%	٠,٥%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٢%	ضرائب أخرى
	٢,١%	٢,١%	١,٩%	١,٨%	١,٧%	١,٢%	الإيرادات غير الضريبية
	٠,٤%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٣%	٠,٣%	٠,٥%	إيرادات الخزينة
	١٤,٩%	١٥,٤%	١٥,٥%	١٥,٤%	١٣,٨%	٨,٦%	إجمالي النفقات
	١١,٢%	١١,٩%	١٢,٢%	١٢,٧%	١٢,٢%	٨,٣%	الإنفاق الجاري
	٥,١%	٥,٣%	٥,١%	٥,٠%	٥,٠%	٤,٥%	بما يتضمّن: الأجور والرواتب
	٢,١%	٢,٢%	٢,٣%	٢,٤%	١,١%	١,٤%	مدفوعات الفائدة
	٠,٠%	٠,٢%	٠,٥%	٠,٩%	١,٧%	٠,٤%	التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان
	٣,٧%	٣,٥%	٣,٣%	٢,٧%	٠,٧%	٠,٣%	الإنفاق الرأسمالي
	٠,٣%	٠,٣%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٦%	نفقات الخزينة
	-٠,٧%	-١,٦%	-٢,٩%	-٤,٣%	-٤,٤%	-١,٦%	الرصيد الإجمالي (على أساس نقدي)
	١,٤%	٠,٦%	-٠,٦%	-١,٩%	-٣,٣%	٠,٠%	الرصيد الأولي

الجدول ٣. ميزان المدفوعات ٢٠٢١-٢٠٢٦						
التوقعات	التقديرات					
	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	
	بالدولار الأمريكي (مليون)، إلا إذا نكر خلاف ذلك					
	-٧,٧٦٠	-٧,٨٣٣	-٧,٨٦٠	-٧,٩٢٦	-٧,٩٥٨	الميزان التجاري
	٥,٩٠٤	٥,٢٦٦	٤,٦٩٧	٤,٢٢٧	٣,٨٠٤	صادرات البضائع
	-١٣,٦٦٤	-١٣,٥٩٩	-١٢,٥٥٦	-١٢,١٥٣	-١١,٧٦٢	واردات البضائع
	٧,٠٠٠	٦,٨٠٠	٦,٧٠٠	٦,٦٠٠	٦,٢٠٠	رصيد الخدمات والدخل والتحويلات
	٢,٢٠٠	٢,٠٠٠	١,٩٠٠	١,٨٠٠	١,٧٠٠	رصيد الخدمات (صافي)
	٦,٥٠٠	٦,٣٠٠	٦,٢٠٠	٦,١٠٠	٥,٩٠٠	واردات الخدمات
	-٤,٣٠٠	-٤,٣٠٠	-٤,٣٠٠	-٤,٣٠٠	-٤,٢٠٠	مدفوعات الخدمات
	٢,١٠٠	١,٩٠٠	١,٨٠٠	١,٦٠٠	١,٤٠٠	السياحة (صافي)
	-٣٠٠	-٣٠٠	-٣٠٠	-٣٠٠	-٤٠٠	رصيد الدخل (صافي)
	١,١٠٠	١,١٠٠	١,١٠٠	١,١٠٠	١,٠٠٠	واردات الدخل
	-١,٢٠٠	-١,٢٠٠	-١,٢٠٠	-١,٢٠٠	-١,٣٠٠	مدفوعات الدخل
	-٣١٣	-٢٩٨	-٢٨٤	-٢٧٠	-٦٠	بما يتضمّن: فوائد الدين الحكومي
	٥,١٠٠	٥,١٠٠	٥,١٠٠	٥,١٠٠	٤,٩٠٠	التحويلات الجارية، صافي
	٥,١٠٠	٥,١٠٠	٥,١٠٠	٥,١٠٠	٤,٩٠٠	التحويلات الخاصة، صافي
	٧,٦٠٠	٧,٦٠٠	٧,٦٠٠	٧,٦٠٠	٧,٤٠٠	الرصيد الدائن
	-٢,٥٠٠	-٢,٥٠٠	-٢,٥٠٠	-٢,٥٠٠	-٢,٥٠٠	الرصيد المدين
	-٧٦٠	-١,٠٣٣	-١,١٦٠	-١,٣٢٦	-١,٧٥٨	رصيد الحساب الجاري
	-٢,٤%	-٣,٥%	-٤,٣%	-٥,٤%	-٨,٠%	رصيد الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
	٣,٩٨٠	٤,٧٠٠	٤,٣٠٠	٤,٠٥٠	٣٠٤	الحساب الرأسمالي والمالي
	١,١٠٠	١,١٠٠	١,١٠٠	١,١٠٠	١,٠٠٠	الحساب الرأسمالي (صافي)
	٢,٨٨٠	٣,٦٠٠	٣,٢٠٠	٢,٩٥٠	-٦٩٦	الحساب المالي
	٢,٤٠٠	٢,٤٠٠	٢,٣٠٠	٢,٢٠٠	٢,١٠٠	الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي)
	٤٨٠	١,٢٠٠	٩٠٠	٧٥٠	-٢,٧٩٦	استثمارات المحفظة والقروض وغيرها (صافي)
	١,١٨٠	١,٩٠٠	١,٩٠٠	٢,١٥٠	١,٤٠٤	الحكومية (صافي)
	-١,٠٠٠	-١,٠٠٠	-١,٠٠٠	-١,٣٠٠	-٤,٠٠٠	المصرفية وغير المصرفية
	٣,٢٢٠	٣,٦٦٧	٣,١٤٠	٢,٧٢٤	-١,٤٥٤	الرصيد الإجمالي
	٠	٠	٠	٠	٠	الأخطاء والإسقاطات
	-٣,٢٢٠	-٣,٦٦٧	-٣,١٤٠	-٢,٧٢٤	١,٤٥٤	الاحتياطي باستثناء الذهب (- = زيادة)
	١٥,١٥٩	١٣,٧٣٩	١٢,٤٧٢	١١,٩٣١	١٠,٢٠٨	الاحتياطي باستثناء الذهب

إن جميع الأرقام الواردة في الجداول هي أرقام مبنية على إحصاءات تعود لأشهر للوراء و يجب تحديثها i